

محضر الجلسة رقم 916**التاريخ:** الأربعاء 14 صفر 1435 (18 ديسمبر 2013)**الرئاسة:** المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.**التوقيت:** ساعة وثلاثة وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشر والدقيقة الثاني والعشرين صباحا.**جدول الأعمال:**

- تقديم تقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية حول دراسة مشروع قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014؛

- الشروع في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014 من لدن الفرق والمجموعات النيابية.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء،

السيدتين المستشارتين المحترمتين،

السادة المستشارون،

تطبيقا للدستور وللقانون التنظيمي للمالية وللنظام الداخلي لمجلسنا، يخصص المجلس اليوم هذه الجلسة للاستماع لمقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014، ولتدخلات العامة للفرق والمجموعات البرلمانية، ورد السيد وزير الاقتصاد والمالية على تدخلات السيدات والسادة المستشارين.

وستتوقف على الساعة الواحدة بعد الزوال لتحرير الإرسال لبث أخبار الظهيرة، ثم نستأنف مباشرة بعد نصف ساعة عملنا إلى أن ننتهي إن شاء الله على الساعة السابعة تقريبا مساء.

شكرا، الكلمة للسيد المقرر العام.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان، مقرر لجنة المالية والتجهيزات**والتخطيط والتنمية الجهوية:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، بعد انتهائها من دراسة مشروع قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014، الموافقة عليه معدلا، وذلك خلال تسع اجتماعات مطولة بتاريخ 26 نونبر و2 و3 و4 و5 و6 و11 و16 و17 دجنبر 2013، استغرقت ما يناهز 64 ساعة عمل.

وأود، في البداية، أن أتوجه بالشكر للسيد محمد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية والسيد إدريس الأزمي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، وأطر الوزارة على المعطيات والإيضاحات والتقارير المقدمة للجنة، والتي سهلت -لا محالة- عملية قراءة المعطيات والمضامين الواردة في مشروع القانون المالي.

ولا تفوتني الفرصة دون تقديم خالص الشكر والتقدير للسيد محمد كريم رئيس اللجنة وللسادة المستشارين الذين أسهموا في مناقشة هذا المشروع بكل جدية ومسؤولية رغم الضغط الزمني والإكراهات الناتجة عن غزارة الوثائق ذات الصلة بالموضوع، والتي يتعين الاطلاع عليها في ظرف وجيز، وإلى جانبهم أشكر كذلك الطاقم الإداري للجنة على الجهود التي يبذلونها لتسهيل عمل السادة المستشارين في أحسن الظروف.

ولا يخفى عليكم أن مناقشة مشروع قانون المالية أمام مجلسنا الموقر، بتكيبته التي تضم ممثلين عن الجماعات المحلية، ومنتخبين عن الغرف المهنية، وممثلي المأجورين، لهم دراية بالمجالات السوسيو-اقتصادية، تتسم بطابع متميز.

في الاجتماع المنعقد يوم الثلاثاء 26 نونبر 2013، تفضل السيد محمد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية بمعية السيد إدريس الأزمي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية بتقديم عرض أمام أنظار اللجنة حول مشروع قانون المالية لسنة 2014، بين فيه مختلف القضايا والمعطيات التي يتضمنها مشروع القانون، استنادا إلى التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطابي صاحب الجلالة بمناسبة عيد العرش المجيد وذكرى ثورة الملك والشعب، فضلا عن خطاب جلالته في افتتاح دورة أكتوبر 2013.

وهكذا، فإن السياق الدولي لإعداد هذا المشروع قانون يتميز باستمرار المخاطر المرتبطة بتداعيات الأزمة العالمية وعدم استقرار أسعار المواد الأساسية في ارتباط بتفاقم المخاطر الجيوسياسية والانتعاش الطفيف للاقتصاد العالمي، وظهور بوادر تعافي منطقة الأورو من الركود الاقتصادي، الشريك التجاري والمالي الأساسي لبلادنا، مما كان له وقع على تحسن النمو الاقتصادي لبلادنا خلال النصف الثاني من هذه السنة، في العديد من القطاعات، مع تسجيل مساهمة إيجابية للمبادلات الخارجية وعائدات السياحة ومداخيل مغاربة العالم، وذلك ارتباطا بالمرود الاستثنائي للقطاع الفلاحي هذه السنة.

بلادنا في إيجاد حلول موضوعية للخروج من هذه الأزمة المفتعلة، من أبرزها مقترح الحكم الذاتي كحل سياسي واقعي وذو مصداقية، ويفرض عليها تأهيل وتطوير أدائها الدبلوماسية في شقيه الرسمي والموازي، واعتماد مقاربة تشاركية، تروم الإشراف الحقيقي والفعال لمختلف الفاعلين في الدفاع عن وحدتنا الترابية.

كما طرح مجموعة من المتدخلين إشكالية التنصيب البرلماني للحكومة، بعد تعيينها في نسخها الثانية من طرف جلالة الملك، والتراجع السياسي لفائدة التكنوقراط، وضرورة عرض برنامجها الحكومي على البرلمان بعد انسحاب أحد مكونات الأغلبية، وهو الأمر الذي يمكن الحكومة في إطار إعداد هذا المشروع من النقاش والتشاور مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، بحيث تم إعداده بطريقة إدارية جعلته أقرب إلى وثيقة محاسبية منه إلى وثيقة رقمية لتصرف السياسات العمومية.

وفي سياق آخر، تم التساؤل عن السبب في تأخير تنزيل الاستحقاقات الانتخابية من أجل استكمال أشواط التحول الدستوري، فضلا عن وضع الإطار القانوني والمؤسسي لتنزيل الجهوية المتقدمة.

كما سجل مجموعة من المتدخلين غياب استراتيجية محكمة وأجندة مدققة لإصلاح منظومة العدالة بسبب التأخر الحاصل في ملاءمته مع المعطيات الدستورية الجديدة، في ظل الغموض الذي يكتنف التنزيل الفعلي لتوصيات الحوار الوطني حول الإصلاح الشامل لهذه المنظومة، مما يعوق انتقال جهاز العدالة إلى سلطة قضائية مستقلة، تضطلع بدورها كضمانة أساسية لاحترام حقوق الإنسان وإقرار العدل والمساواة وسيادة القانون.

وقد أجمع كافة المتدخلين على ضرورة مراجعة القانون التنظيمي لقانون المالية الحالي الذي أصبح متجاوزا بعد التعديل الدستوري لفتح يوليوز 2011، مطالبين بضرورة إخراج المشروع الجديد إلى حيز الوجود لتعزيز الشفافية والمصداقية والإشراف الفعلي للبرلمان في المناقشة، وتحديد أفق لبرمجة متعددة السنوات تماشيا مع المبادئ الدولية في هذا الإطار.

كما تم التساؤل عن مدى التزام الحكومة ببرنامجها الحكومي، وبما وعدت والتزمت به أمام اللجنة عند دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2013.

وفيما يتعلق بالفرضيات التي انبنى عليها مشروع قانون المالية لسنة 2014، سجل متدخلون بأن الحكومة اعتمدت مبدأ الشفافية والمصداقية في إعطاء الأرقام بما فيها معدل النمو المقدر بـ 4,2%، فيما اعتبر متدخلون آخرون بأن هذه النسبة يشوبها إفراط في التفاؤل في ظل التباين الحاصل مع توقعات مجموعة من المؤسسات الوطنية والدولية، وذلك اعتبارا لمجموعة من المؤشرات أهمها تأخر الأمطار وتوزيعها الجغرافي وآثاره على الموسم الفلاحي المقبل، واعتماد نظام المقايسة من جهة، وارتفاع الأسعار من جهة أخرى نتيجة الزيادة في أثمان المحروقات والمواد الأساسية مما يزيد من كلفة إنتاج السلع بالنسبة للمقاولات ويقص بالتالي القدرة الشرائية للمواطنين، فضلا عن تفاقم عجز ميزان الأداءات وانخفاض المعدل الداخلي للدخار.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2014، يجعل من أولوياته: أولا، مواصلة البناء المؤسسي وتسريع الإصلاحات الهيكلية؛ ثانيا، تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولة وتطوير آليات إنعاش التشغيل؛

ثالثا، تعزيز آليات التضامن والتماسك الاجتماعي والمجالي؛

رابعا، إعادة التوازن للمالية العمومية.

هذا، وقد تم صياغة مشروع قانون المالية لسنة 2014 على أساس فرضية معدل النمو في 4,2%، معدل التضخم في 2%، نسبة عجز الميزانية في 4,9% من الناتج الداخلي الخام، متوسط سعر البترول في 105 دولار للبرميل، وسعر صرف الدولار بالدرهم في 8,5 درهم للدولار الواحد.

ولابد أن نشير في هذا التقرير إلى النقاش والأسئلة الكبيرة التي أثارها رؤساء فرق المعارضة قبل بداية المناقشة، والمتعلقة بمجموع الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة بمناسبة دراسة مشروع قانون المالية 2013، حيث طالبوا بإلحاح شديد بتقديم الحكومة لأجوبة توضيحية بخصوصها.

وبعد الأجوبة المقدمة من طرف السيد الوزير، اعتبر السادة رؤساء فرق المعارضة بأنها لا تفي بالغرض المطلوب لأنها لم تقدم أجوبة واضحة ودقيقة حول العديد من الالتزامات، وهو ما يثير لدى فرق المعارضة أسئلة أخرى متعلقة بمفهوم المسؤولية والالتزام لدى الحكومة.

تشكل مناقشة مضامين مشروع القانون المالي رقم 110.13 للسنة المالية 2014 باعتباره يأتي في ظل تحولات سياسية، تتمثل في تشكيل أغلبية حكومية جديدة، فرصة للسادة المستشارين لتقديم مجموعة من الملاحظات والانتقادات والاقتراحات والاستفسارات حول المقترحات التي جاء بها مشروع القانون المالي، وتداعياتها كذلك السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية، ومدى تنفيذ الحكومة للالتزامات التي قطعتها على نفسها خلال دراسة مشروع القانون المالي 2013 أمام اللجنة، وقد وردت مفصلة في الإطار المتعلق بالمناقشة العامة ومناقشة المواد.

لقد استحضرت السادة المستشارون الإطار المرجعي ومختلف السياقات التي تم من خلالها إعداد مشروع القانون المالي، والذي تم إعداده دون إشراك قبلي للبرلمان، حيث اعتادت وزارة المالية على إطلاع لجنة المالية بالمجلس خلال شهر يوليوز من كل سنة على تنفيذ قانون المالية خلال ستة أشهر، ومحاور الخطوط العريضة لإعداد مشروع القانون المالي المقبل.

وفي هذا السياق، تم التساؤل عن كيفية مساهمة البرلمان في تحقيق التوازن المالي طبقا لمقتضيات المادة 77 من الدستور دون إشراكه في إعداد مشروع القانون المالي.

وقد عكست مختلف التدخلات وحملة نظرها من الوضع السياسي بالمغرب الذي يتسم بالإحراج الوطني حول قضية الوحدة الترابية لبلادنا بقيادة صاحب الجلالة، الذي يقود مبادرات دبلوماسية مكثفة، مكنت بلادنا من تعزيز موقعها في كثير من المحافل الدولية، وهو ما يؤكد رغبة

وبالإضافة إلى ذلك، اعتبر أن سبب تفاقم المديونية يكمن في الخلل الحاصل في هيكل الميزانية وتراجع مداخيلها، حيث أن بلادنا أصبحت تقتصر لتمويل جزء من الاستهلاك العمومي وليس فقط للتجهيز والاستثمار، كما تم إثارة مجموعة من الملاحظات الشكلية والجوهرية حول تقرير الدين العمومي الذي أعدته مديرية الخزينة العامة.

وقد أجمع السادة المستشارون بمختلف مشاربهم السياسية على أهمية القيام بإصلاح شمولي للنظام الضريبي ببلادنا، باعتباره أحد أهم التحديات المطروحة على الحكومة، خصوصا بعد انعقاد المناظرة الوطنية حول الجبايات، هذه المناظرة التي وإن أفضت إلى بلورة تصور شمولي للإصلاح في إطار تشاكري وتوافقي بين مختلف الفعاليات، فإن الحكومة لم تطبق منه سوى بعض الجزئيات، منها التضريب المحتشم والعشوائي للقطاع الفلاحي، والزيادة في الضريبة على القيمة المضافة بمعزل عن الإصلاح الشمولي للنظام الجبائي وتحقيق مبدأ العدالة الضريبية.

كما تركزت المناقشات حول السياسة الاجتماعية للحكومة، حيث تمت المطالبة بضرورة معالجة الاختلالات التي تعيشها قطاعات، منها: السكن، الصحة، التعليم، التشغيل والتضامن والحماية الاجتماعية، العالم القروي، وغيرها من القطاعات التي لها ارتباط بالوضعية المعيشية للفئات الاجتماعية. وفيما يخص محور الاستثمار، تمت الدعوة إلى دعم الاستثمار العمومي كأحد المحركات الأساسية للاقتصاد الوطني، مع الإشارة إلى أن المجهود الاستثماري للدولة بالنسبة للمؤسسات والمنشآت العامة، على الرغم من أهميته فإنه لا يعكس على نسبة النمو ومناصب الشغل والمقاولات الوطنية. ولوحظ عدم انتظام الاستراتيجيات القطاعية، رغم أهميتها، ضمن تصور استراتيجي متكامل وشمولي للاقتصاد الوطني؛ وضعف الإنتاجية العامة لعوامل الإنتاج بسبب الإكراهات المرتبطة بمناخ الأعمال.

وقد اعتبرت العديد من التدخلات أن تقليص 15 مليار درهم من اعتمادات الاستثمار برسم سنة 2013 وتوقيف عمليات الالتزام الجارية في أواخر شهر أكتوبر، يعبر عن العقم في ابتكار الحلول البديلة في إطار البحث عن السيولة وتخفيض مستوى العجز، مطالبين بضرورة تقنين عملية حذف أو تجميد الاعتمادات بشكل ديمقراطي وقانوني، ولا سيما من خلال الإصلاح المرتقب للقانون التنظيمي لقانون المالية، مطالبين بموافاة اللجنة بدراسة علمية حول النسبة المئوية لآثار الاستثمار العمومي على الاقتصاد عموما وعلى النمو بصفة خاصة وسبب تدني مستوى الإنجاز.

وفيما يهم محور الحوار الاجتماعي، لوحظ بأن مشروع قانون المالية 2014 يثير إشكالية التزايد المستمر لكثافة الأجور بالنسبة لميزانية التسيير من الميزانية العامة للدولة. وفي هذا السياق، تم التساؤل عن مصير الدراسة التي تم إعدادها بشأن إصلاح الأجور.

وقد استحسن المتدخلون إخراج الحكومة لنظام التعويض عن فقدان الشغل في القطاع الخاص، إلا أنهم مع ذلك اقترحوا ربط هذه المبادرة بخطة

وفي هذا السياق، تمت الدعوة إلى خلق وكالة مستقلة من اختصاصها استشراف معدل النمو بشكل علمي وحيادي، نظرا لأهمية هذا المؤشر في قرارات الفاعلين الاقتصاديين.

كما تم التأكيد على أن التزام الحكومة بعدم تجاوز نسبة 4,9% كعجز للميزانية سنة 2014 يجبرها على الزيادة في أسعار المواد المدعمة من طرف صندوق المقاصة، وهو ما قد يضر بالقدرة التنافسية للمقاولات على المستوى الخارجي.

كما استأثر موضوع نظام المقايسة الجزئي المعتمد من طرف الحكومة باهتمام كبير في المناقشة، حيث تم التأكيد على أن نظام التأمين الذي لجأت إليه الحكومة ضد مخاطر ارتفاع أسعار المحروقات حينما يتعدى سعر البرميل من النفط سقف 120 دولارا، كان مطلبا ملحا للسادة المستشارين عند مناقشة مشروع قانون المالية بلجنة المالية منذ سنة 2011. كما تم كذلك التساؤل عن المبالغ المالية التي كان بإمكان الحكومة توفيرها لو تبنت هذا الخيار آنذاك.

وبخصوص المحور الاقتصادي، تمت الإشارة أن الوضعية الصعبة التي يجتازها الاقتصاد الوطني تؤكد محدودية النموذج التنموي المعتمد ببلادنا، والذي يقوم على دعم الطلب الداخلي أمام التنامي المضطرب للواردات، حيث أصبح عجز الميزان التجاري ذا طابع هيكلي، يؤدي إلى استنزاف الاحتياطي الوطني من العملة الصعبة.

وفي هذا الإطار، تمت المطالبة بضرورة تأهيل النسيج الاقتصادي المغربي بهدف الرفع من نسبة الصادرات والحد من التنامي المضطرب للواردات، وغزو الأسواق الإفريقية عبر إبرام اتفاقيات للتبادل الحر مع الدول الإفريقية الصديقة.

كما اعتبروا أن إصلاح صندوق المقاصة يجب أن يتم دون إحداث خلل على مستوى القدرة الشرائية للمواطنين، ودون إحداث تأثير سلبي على مستوى القطاعات المنتجة، مما يستوجب إعداد خطة محكمة مبنية على التدرج واعتماد تدابير مصاحبة.

وطالبوا بتأهيل المقاولات الصغيرة والمتوسطة في إطار إستراتيجية متكاملة ومنهجية، وتسريع تنزيل إجراءات مكافحة الفساد واقتصاد الربح، وتنظيم الاقتصاد المهيكلي، وتحسين مناخ الأعمال والمنافسة.

وفيما يتعلق بالمحور المالي، تمت الإشارة إلى أن مشروع قانون المالية يفتقد إلى تصور واضح حول مدى الانسجام بين السياسة المالية والسياسة النقدية، وهو ما يفسر أحيانا التباين بين المقترح الحكومي ومقترح بنك المغرب في تناولها للشأن المالي ببلادنا.

كما تطرق عدد من المتدخلين إلى أنه من الأسباب المؤدية لضعف الادخار هروب الرساميل إلى الخارج، وما لذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وبنية المنظومة المصرفية بالمغرب والدور الباهت لبورصة القيم في سد الخصاص على مستوى تمويل الاقتصاد.

بالمؤسسات الدولية مبنية على احترام القرارات السيادية لبلادنا من خلال الحفاظ على أهلية المغرب للخط الائتماني الوقائي لصندوق النقد الدولي، والمحافظة على التصنيف الائتماني للمغرب من طرف وكالات التقييم العالمية. محاور أخرى ستجدونها ضمن جواب السيد الوزير، منها النموذج التنموي المعتمد، الفرضيات المؤطرة لمشروع قانون المالية 2014، المديونية، الاستثمار العام والخاص، المقاولات الصغرى والمتوسطة، إشكالية التمويل، إشكالية التشغيل، المغادرة الطوعية والإصلاحات الهيكلية.

إن القضايا الكبرى المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تم التداول بشأنها في إطار مناقشة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2014، تم استثمارها من خلال مقترحات التعديلات المقدمة من طرف الحكومة ومختلف الفرق والمجموعات البرلمانية، والتي بلغ عددها 138 تعديلا، كالتالي:

- الحكومة: 8 تعديلات؛

- فرق الأغلبية: 25 تعديلا؛

- فرق المعارضة: 86 تعديلا؛

- مجموعة الاتحاد الوطني للشغل: 16 تعديل.

وقد انصبت هذه التعديلات حول مجموعة من المواضيع، استأثرت المادة 4 المتعلقة بالمدونة العامة للضرائب بالحيز الوافر منها، ومن جملة ما ترمي إليه التعديلات المذكورة:

- تمديد مدة الاستفادة من السعر المنخفض المطبق برسم الضريبة على الشركات وقدره 17,5% على المستغلات الزراعية من 5 سنوات إلى 10 سنوات؛

- اقتراح عبارة المستغلات الفلاحية بدل المستغلات الزراعية؛

- اعتبار الأرباح الناشئة عن تفويت أسهم في الشركات المسعرة في بورصة القيم بمثابة أرباح ناتجة عن رؤوس أموال منقولة عوض تضريبها ضمن صنف الأرباح العقارية؛

- خلق ضريبة على الثروة بهدف إشراك الجميع في تحمل نفقات بناء الدولة والمجتمع الديمقراطي الاجتماعي؛

- رفع الأساس المفروض عليه الضريبة على الدخل من أجل تقوية القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود من المأجورين.

السيد الوزير...

السيد رئيس المجلس:

من فضلكم، تابع، تابع، تابع.

السيد الوزير، من فضلكم.

المقرر يتابع.

عمل يتم مناقشتها مع الفرقاء الاجتماعيين لمصاحبة الأجراء فاقدى الشغل وإعادة تكوينهم من أجل تسهيل إدماجهم في سوق الشغل حتى لا يصبح هذا النظام مجرد ربيع.

كما طرح السادة المستشارون مجموعة من الملفات والقضايا المرتبطة بالشغل والسلام الاجتماعي، منها أساسا:

- إحياء الحوار الاجتماعي مع الحكومة؛

- ضرورة المصادقة على الاتفاقية 87 لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية؛

- ضرورة حذف الفصل 280 من القانون الجنائي؛

- الكف عن اعتماد المقاربة الأمنية العنيفة لمواجهة احتجاجات العمال والمعتقلين؛

- ضرورة إخراج قانون النقابات والقانون التنظيمي لحق الإضراب حيز الوجود.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار جوابه على المداخلات، نوه السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، بجدية المناقشة التي عكستها غنى التدخلات وما تضمنته من ملاحظات وانتقادات واقتراحات وحيمة، وكذا الغيرة على المصالح العليا للبلاد، في مقدمتها النزاع المتعل حول وحدتنا الترابية، في ظل المؤامرات البائسة المعاكسة لبلادنا، وإصرار الخصوم على عرقلة مساعي إنهاء الملف على أرضية المقترح الجدي الوحيد الموضوع على الطاولة، أي مقترح الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية.

وبعد استحضاره لمختلف السياقات المؤطرة لإعداد مشروع القانون المالي 2014، ذكر بالاختيارات التي انتهجتها بلادنا للتصدي لانعكاسات الأزمة واستباق تأثيراتها السلبية، والتي تمحورت حول تقوية الطلب الداخلي لتعويض تقلص الطلب الخارجي، عبر مضاعفة الاستثمار العمومي وتشجيع الاستهلاك من خلال دعم القدرة الشرائية للمواطنين والحفاظ على فرص الشغل.

وقد أثبتت هذه الاختيارات فعاليتها في مواجهة آثار الأزمة من خلال الحفاظ للاقتصاد الوطني على سلامة بنيانه الأساسية وتوطيد التوازنات الاجتماعية، وهو ما يضع الحكومة أمام تحديين متلازمين:

- التحدي الأول يرتبط بضرورة تحقيق ظروف إقلاع اقتصادي في إطار نموذج متجدد للنمو؛

- ويتعلق التحدي الثاني بإعادة التوازن للمالية العمومية وإيقاف النزيف. مضافا أن مشروع قانون المالية لسنة 2014 يندرج في إطار تصور واستراتيجية واضحة المعالم، ستؤطر السياسات العمومية للثلاث سنوات المقبلة، وتهدف إلى الإجابة على التحديات المطروحة، كما أن علاقة بلادنا

نبدأ الآن المناقشة، والكلمة للسيد المستشار حكيم بنشماش رئيس فريق الأصالة والمعاصرة في حدود 40 دقيقة، وستوقف طبعاً قبل الواحدة، لأن البث سينتهي في الواحدة. الأستاذ بنشماش.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم أمامكم اليوم لتقديم مساهمة فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة مشروع القانون المالي برسم سنة 2014، وهي مداخلة أمل صادقاً أن تساهم، ولو بالقليل، في إثراء النقاش ما بين الحكومة وما بين البرلمان، وهي مداخلة أمل أن أثير فيها ما نعتبره قضايا جوهرية تمه المواطن والوطن وليس أشباه قضايا لا يدوم أثرها إلا بمقدار ما تدوم جلستنا هذه.

وقبل ذلك، أريد أن أستأذنكم لأستهل هذه المداخلة لأذكركم في بداية هذه المداخلة لعل الذكرى تنفع المؤمنين، أنه في حياة الشعوب لحظات تاريخية نادراً ما تتاح، لحظات تتكشف فيها كل معالم التحول النوعي عندما تتضافر إرادة الفعل مع وضوح الوعي في بوتقة فكرة واحدة، تجسد إرادة أمة نحو البناء وتجمع مختلف مكوناتها تحت أجنحة حلم واحد هو التقدم والازدهار.

نعم، ثمة لحظات تاريخية يندرج فيها أمل ينير دروباً يهفو لها وجدان الشعب، وتلهب حماسهم لتسخير قواه في انطلاقة خلاقة تبتدع قدراً جديداً، إنها لحظات نادرة في التاريخ، يوحد فيها حلم واحد كل أفراد الوطن، وتواري فيها الظروف الفعل كي يتطابق مع الوعي، ويركب فيها الأمل إرادة الأمة نحو مستقبل أفضل.

هذه اللحظات التاريخية عاشها الشعب المغربي عندما انبثق وعيه في فكرة الإصلاح، ووحده حلم الديمقراطية، وأشرق الأمل على كل مكوناته ليصقل إرادة موحدة نحو غد للتقدم والبناء.

هكذا استحضرت الشعب المغربي مقوماته وهو يتفاعل مع عالم صعب مضطرب يتطلع للحرية، وخرج في نهضة جديدة تجسد إرادته الدائمة في الإصلاح والديمقراطية، ويؤكد فيها وفاءه للتاريخ عندما يستنهض قواه لبناء المستقبل، وبالفعل كان ذلك وكانت كل مكونات هذا الشعب على موعد مع التاريخ، إذ بنفس حساسة وصدق المطالب وشرعيتها جاءت المبادرات وتوالت القرارات، وتلاحقت أورش الإصلاح ودينامياته، ودخل الجميع في حركة أمل بمغرب أفضل، يعيد للسياسة نبلها وللمؤسسات هيبتها، ويعطي

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان، مقرر لجنة المالية والتجهيزات

والتخطيط والتنمية الجهوية:

- حصر تطبيق الواجبات النسبية للتسجيل على عمليات تفويت الأسهم في الشركات التي يغلب عليها الطابع العقاري، والتي لم تدرج أسهمها في بورصة القيم؛

- تأجيل تطبيق إجراء التضريب بالنسبة للمستغلات الزراعية التي يساوي أو يفوق رقم أعمالها 35 مليون درهم لمدة سنة وفق شروط وإجراءات مصاحبة؛

- تكليف المكتب الوطني للمطارات بتحصيل موارد الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة؛

- حذف منحة التاكسير وجعلها مرهونة بتجديد المركبات المخصصة لخدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق؛

- إلغاء منحة التنازل عن مأذونيات خدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق والتي ستساهم في اقتصاد الربيع بدلاً من محاربتها؛

- إلزام الحكومة بتقديم تقرير تليه مناقشة حول استعالات الإذن كل ثلاثة أشهر من السنة تماشياً مع مقتضيات الفصل 77 من الدستور.

وقد التزمت الحكومة عند دراسة التعديلات بمجموعة من الالتزامات في بعض التعديلات المقدمة أو بعد سحبيها من طرف مقدميها.

وخصص الاجتماعان المنعقدان يومي الاثنين 16 والثلاثاء 17 دجنبر 2013 للبت في التعديلات والتصويت على الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2014. وبلغ عدد التعديلات المقبولة والموافق عليها 39 تعديلاً، إما بصيغة اللجنة أو بصيغة مقدميها، فيما دفعت الحكومة 35 مرة بالفصل 77 من الدستور.

ومن جانب آخر، عبر السادة رؤساء فرق المعارضة عن استيائهم للجوء المفرط للحكومة للفصل 77، حيث دفع السيد وزير الاقتصاد والمالية بهذا الفصل 35 مرة، وهي سابقة خطيرة في حياة المجلس وقراءة تعسفية لمضمونه ومنطوقه الذي يتوخى الحفاظ على توازنه المالي وليس مصادرة حق البرلمان في مناقشة القانون المالي.

وهكذا، صوتت اللجنة على مواد الجزء الأول من مشروع القانون المالي وأبوابه وأجزائه، كما صوتت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014، بالنتيجة التالية:

الموافقون = 6؛

المعارضون = 15؛

المتنعون: لا أحد.

وشكراً.

السيد رئيس المجلس:

شكراً.

قرارات ضد مصالحه ومكاسبه.

فعندما يتعلق الأمر بقرارات مطلوبة تخص الفساد المالي والإداري، وتخص العدالة الاجتماعية والجبائية، وتخص التسريع بإعمال مقتضيات الدستور وترجمتها إلى واقع ديمقراطي، فإن السيد رئيس الحكومة يتخلى عن شرعيته التمثيلية ويتناساها بحجة أنه مجرد رئيس حكومة، أما عندما يتعلق الأمر بقطاعات حيوية في حياة الشعب المغربي، كقدرته الشرائية فإنه يشهر سيف الشرعية التمثيلية في وجه الضعفاء، كل هذا في كوميديا خطابية لا تليق، جعلت كل مواطن مغربي استمع إليها إلا ويردد مع الشاعر أبو الطيب المتنبي حين قال قبل حوالي ألف عام:

لا شيء أقيح من مخل له ذكر
سادات كل أناس من نفوسهم
أغاية الدين أن تحفوا شواريكم
ما أقدر الله أن يخزي خليقته

تقوده أمة ليست لها رحم
وسادة المسلمين الأعبد القرم
يا أمة ضحكت من جهلها الأمم
ولا يصدق قوما في الذي زعموا

ودون العودة إلى ما عايناه وشاهدناه طيلة السنتين المنصرمتين من هدر للوقت ومن إضاعة للفرص، وزمن افتعال أشباه قضايا، ومن قرارات مرتجلة، فإن مشروع القانون المالي لسنة 2014 الذي بين أيدينا مثال واضح على خذلان الحكومة للإرادة الشعبية التي بوأها سدة القرار العمومي، وهو خذلان يأخذ له وجوها عدة ومتعددة، فالحكومة خذلت الشعب الذي فوضها تمثيليته أولا عندما تخلت عن الجوهر في برنامجها الانتخابي الذي بموجبه قدمت وعودا بالإصلاح ومحاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبموجبه منح لها جزء مهم من الناخبين ثقتهم، إلا أنها جاءت ببرنامج حكومي عند أول تنصيب لها أمام البرلمان، هي اليوم بعد مضي سنتين وأكثر من تحمل المسؤولية، تبتعد وتتنكر له تدريجيا، وتتنكر لما ورد فيه من تعهدات والتزامات.

كما أن الحكومة خذلت الشعب المغربي، ثانيا، عندما تخلت لأسباب غير مفهومة عن تطبيق مقتضيات الدستور المغربي للتهرب من مسؤوليتها السياسية تحت ادعاء أنها لا تريد منازعة الملك، متناسية أن الملك هو أول من ينادي باحترام الدستور والالتزام الصارم بروحه الديمقراطية.

والحكومة خذلت الشعب المغربي، ثالثا، بإدخال العمل الحكومي في متاهات وصراعات أساءت للجهاز التنفيذي أمام أعين المواطنين والمواطنات، بل وأمام الخارج أيضا، وانشغلت بتضييع الوقت في نزاع الزعامات، لتصبح في حد ذاتها وجزءا من المشاكل التي يعانيها المغربي، بذل أن تكون أداة للحلول.

وكم كانت الأضرار التي لحقت وسمعة ومصداقية المؤسسات الوطنية كبيرة وفادحة جراء تحبط النسخة الأولى للحكومة في قضايا حزبية ضيقة، أضفت على العمل الحكومي ما نقر الرأي العام الوطني.

والحكومة خذلت الشعب المغربي، رابعا، عندما عدلت نفسها في نسخة

لكل مواطن الثقة في مؤسساته والقدرة على جعل انتمائه للوطن محفزا لتحقيق طموحاته وضامنا للحد المعقول من كرامته.

لقد عاش الشعب المغربي لحظة تلاحم الحلم بالإرادة، تجسد فيها عنفوان جدلية التقاء إرادتين صلبتين، إرادة شعب صبور مكافح وإرادة ملك شجاع مقدم، ينصت ويتفاعل مع نبض وتطلعات شعبه، عاشها عندما خرج أبناءه ذات يوم من أيام فبراير 2011 لتجديد المطالبة بالإصلاح، وعاشها عندما استجاب ملك البلاد في يوم 9 مارس من نفس السنة، معلنا تدشين منعطف تاريخي نوعي جديد، حامل لإمكانات التقدم، منعطف طالما ناضل وضحي المغاربة جيلا بعد جيل في سبيل تحقيقه، وهم يواصلون الآن النضال والكفاح في سبيل إعطائه معنا ومضمونا جديرا بالانتماء للوطن، وبالطبع جاء دستور 2011 كبوابة معبدة بالأمال والتطلعات لمرحلة تاريخية جديدة في حياة الشعب المغربي، يمتلك فيها زمام المبادرة لابتكار حلول جديدة لمشاكله وقضاياها، ولإرساء مقومات نموذج جديد متقدم في تدبير قضايا المواطنين والوطن.

وبالرغم من دقة اللحظة التاريخية وما طرحته من آفاق غير مسبوقة، فإن المغاربة راهنوا بصدق وبراءة وأحيانا بسذاجة على الوعود والتعهدات التي قدمها الحزب القائد للتجربة الحكومية، وتوسموا فيه أن ينير لهم المنعرجات الصعبة في مسيرتهم الإصلاحية، وأن يهيئ لهم شروط تحقيق ولو حد معقول من طموحاتهم في الحياة الكريمة، هكذا جاءت أول حكومة في دستور 2011، مدفوعة بقوة اللحظة التاريخية بما حملته من آمال وتطلعات، وحدت المغاربة وعبرت عن نضج قل نظيره في مناطق عديدة من العالم العربي والإسلامي، نضج يعكس حكمتهم بأن باب الإصلاح يتسع للجميع، وبأن الانتماء للوطن هو التذكرة الوحيدة لركوب قطار التقدم، وبأن بناء الديمقراطية يحتاج لكل المغاربة واحدا واحدا، إلا أنه ومع تشكل الحكومة واشتغال الحكومة وتخطيط الحكومة وخرجات رئيس الحكومة وتعديلات الحكومة، استفاق المغاربة شيئا فشيئا على أن أملهم الذي خاب أو بدأ يخيب، وأن تطلعاتهم انتكست أو بدأت في الانتكاس، وأن حلمهم تحول أو في طريقه إلى أن يتحول إلى كابوس مزعج كلما اتجهوا بأنظارهم إلى الحكومة.

فبدلا من أن تجسد هذه الحكومة قوة اللحظة التاريخية وعنقوانها التي عاشها المغاربة أمام مستقبلهم، مثلت لهم -أسف على هذا التعبير- الرجل الخائر الذي أرادوا نسيانه في السياسة، بدل أن تحول طموحاتهم إلى فعل تاريخي ووعيمهم إلى مؤسسات عصرية ومستقبلهم المنشود إلى قوانين وتنظيمات، عملت الحكومة إلى تحويل كل مقومات المبادرة إلى أدوات للتهرب والاختباء من اتخاذ القرارات الشجاعة، وافتعال أشباه القضايا وأشباه الحلول، بل رأينا للأسف -كيف أن السيد رئيس الحكومة المحترم ذهب إلى حد استعمال القوة السياسية التي فوضها له الشعب المغربي لغرض ابتزاز الدولة والشعب ضدا على انتظاراته المشروعة، ولغرض اتخاذ

وفي إطار مناقشة قوانين المالية السابقة، وفي إطار الجلسات التي ساءلنا فيها السيد رئيس الحكومة وتجليات هذا الإخلال بالالتزامات كثيرة، كثيرة جدا، وقد وقفم بالدليل الملموس على أي إخلال بتلك الالتزامات التي قطعت أمامنا في إطار مناقشة القانون المالي السنة المنصرمة.

طبعا في هذه المداخلة لن أتوقف عند مناقشة جزئيات ما يرتبط بالإجراءات وما يرتبط بالأرقام وما يرتبط بالفرضيات، وكل ذلك الكلام اللي ناقشناه طويلا وعرضا في اللجنة، ولكن أريد أن أستأذنكم لأتوقف عند ما يعتبر قضايا جوهرية، ولكن قبل ذلك لا بد من أن نلاحظ بأن مشروع القانون المالي جاء أيام قليلة بعد صدور التقرير الأخير لـ (Transparency international) الذي يصنف المغرب متراجعا إلى المرتبة 91 على مستوى الرشوة، وهذا شيء مخز، وبعد أسابيع قليلة عن صدور تصنيف الملتقى الاقتصادي العالمي (Davos)، والذي يفيد بتراجع المغرب على مستوى التنافسية إلى المرتبة 77 من أصل 148 دولة، ليتأكد باللموس بأن ملاحظتنا وانتقاداتنا، وخا كنا كاستعملو فيها لغة قاسية، لأن اللغة يجب أن تقال كما هي بدون تزويق ولا تميمق ولا محسنات بديعية، ليؤكد بأن كل تلك الملاحظات كانت أو على الأقل جزء منها كان على صواب.

ألم يكن جديرا بالحكومة بأن تركز مجهوداتها ووقتها في العمل على بلورة روح المقاومة وخلق دينامية اقتصادية بهدف خلق الثروة المفقودة أصلا عوض تضييع الوقت في الحديث عن اقتسامها، ضيعتم 8 أشهر بالتام والكمال غداة تفجير الأزمة السياسية بانسحاب أحد مكونات الأغلبية، وهذا فيه هدر للمن وهدر للثروة وهدر للمناصب الشغل.

إننا نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن حالة الركود والتقهقر التي تعيشها بلادنا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، والتي تؤكد الإحصائيات والتصنيفات العالمية مردها بالأساس إلى فشل الحكومة في التعاطي مع مجموعة من القضايا الجوهرية، ومردها بالأساس إلى التردد وإلى التلكئي في مباشرة هذه الأوراش بالحزم والجدية والشجاعة المطلوبة.

ودعوني أثير معكم بعض القضايا، أبدؤها بالمجهود الاستراتيجي، بالسياسة الاستثمارية، التي في وجهة نظرنا تفتقد إلى النجاعة أو تشكو من ضعف النجاعة، وهذه أول وأهم القضايا التي تتجلى في اعتماد سياسة استثمارية يحركها نموذج تنموي أصبح اليوم، وهذا مطلب أكدنا عليه طيلة ثلاث سنوات يستوجب مراجعة وربما مراجعة عميقة.

إن الإكراهات التي يعيشها الاقتصاد الوطني، مردها إلى محدودية النموذج التنموي المعتمد، ومحدودية هذا النموذج تتجلى في كون الاستثمار لا يعطي أكله، وذلك على الرغم من أهمية المجهود الاستثماري، ولا أريد أن يفهم كلامي خطأ، نحن لن ولن نبخس المجهود الاستثماري، والنموذج التنموي اللي اعتمدتو بلدنا على مدى سنوات، والذي أعطى مكاسب عظيمة

جديدة لم تعرف فيها أدنى احترام لإرادة هذا الشعب الذي عبر عن اختيارات سياسية وفرز تشكيلة انتخابية، تعطي للأغلبية حق القرار السياسي، إنها خذلت الشعب المغربي بجعل العملية الانتخابية دون جدوى، فما الفائدة إذا لم تترجم في مؤسسات سياسية قادرة على تطبيق برامج وأفكار اقتصادية واجتماعية تعكس تمثيلية معينة؟ أيها السادة،

إنتي أريد أن أقف عند هذا الحد لأننا لا نريد في فريق الأصالة والمعاصرة أن نصدر حكما مسبقا جاهزا عن النسخة الثانية من الحكومة، لكنني أريد أن أوجه خطابا ورسالة مباشرة إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم لأقول له بخصوص هذه النسخة الثانية من الحكومة التي تعززت بشخصيات نخرتها، وثق فيها مثل ما نثق في باقي الوزراء، رسالتي إننا نراهن عليكم لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، مالية البلد في وضعية صعبة، وكل مؤشرات الاقتصاد الوطني في وضعية صعبة، والأخطر ما في هذا الموضوع أن الأمل، تلك الموجة العارمة من الأمل التي سبقت ورافقت وتلت إقرار الدستور الجديد وانتخاب أول حكومة جديدة، هذه الجذوة من الأمل هي الآن في الخفوت، وهي الآن تعرف نوعا من الانحدار.

فلا يعقل، لا يعقل، يا سيدي يا رئيس الحكومة، أن تفتحو كل هذه الجبهة الواسعة من الخصومات، أتم تتخاصمون مع النقابات، وتتخاصمون مع المعارضة، وتتخاصمون مع جزء مهم من فريقكم الحكومي، وتتخاصمون مع الباطرونا، ومع الصحافة، لا يعقل أن يكون كل هؤلاء البشر على خطأ وأتم على صواب، لا يعقل.

ولذلك، فإننا نراهن عن الوافد الجديد على الحكومة أن يتصرفوا كرجال دولة حقيقيين، ونعلق عليهم الأمل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، تمهيدا لاستعادة ولو جزء قليل من تلك الثقة التي راهن عليها المعارضة، غير أننا وسمحوا لي، ونحن نناقش قانون المالية، نريد أن نعبّر لكم عن بعض تشاؤمنا، لأننا كنا ننتظر أن نجد في هذا القانون المالي بصمة جديدة، مقاربات جديدة، روح إبداعية جديدة، إجراءات شجاعة جديدة، غير أننا تأسفنا لأننا لم نعثر باستثناء التعديل الذي قدمتموه قبل ساعات، التعديل المتعلق بالأموال المهيرة، وسنعود إلى هذا الموضوع فيما بعد، باستثناء هذا الموضوع لم نعثر في مشروع القانون المالي على شيء هام يستحق أن نقول عنه هذه هي بصمة الوافد الجديد على الحكومة والنسخة الثانية من الحكومة.

إننا إزاء إعادة إنتاج نفس قوانين المالية، نفس المقاربات، نفس النمط من التدبير، إننا أمام مشروع كسابقه مجرد وثيقة محاسبية، لا تنطوي على أي خيارات تنموية حقيقية من شأنها الرقي بالاقتصاد الوطني والأوضاع الاجتماعية للمغاربة، بل إن من أهم سيئاته أنه يجسد بما لا يدعوا مجالاً للشك تملص وتخلف الحكومة حتى عن الوفاء بالالتزامات التي قطعها على نفسها في إطار البرنامج الحكومي.

أنتقل معكم إلى موضوع آخر لا يقل أهمية، ويتعلق بإكراهات تمويل القطاعات المنتجة، بالإضافة إلى الإكراهات المرتبطة بعدم نجاعة السياسة العمومية في مجال الاستثمار، يعزى ضعف تنافسية المنتجات الوطنية وتدني مردودية النسيج الاقتصادي الوطني إلى إكراهات مرتبطة بالتمويل، وأهم تجليات ذلك ضعف معدلات الادخار وآثار المزامحة، ولا أريد أن أفصل في هذا الموضوع، لأنه ناقشت بالتفصيل ومنتظر أجوبة حول الاقتراحات التي تقدمنا بها.

أيضا، إكراهات مرتبطة بـ... أو خلل مرتبط بالقطاع النقدي والمصرفي، نسجل أيضا خلافا على مستوى آليات تدخل بنك المغرب في السياسة النقدية، حيث نلاحظ بأن منحي معدلات الفائدة المطبقة من قبل الأبنك مرتبط بمنحي معدلات الفائدة على سندات الخزينة، أكثر منه ارتباطا بمعدل الفائدة المرجعي لبنك المغرب، حيث ترتفع فوائد قروض الأبنك كلما ارتفعت نسبة فوائد سندات الخزينة، بالرغم من انخفاض السعر المرجعي لبنك المغرب.

أيضا قضية أخرى تتعلق بغياب عروض تمويلية خاصة بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة، هناك خمسة أبنك كبرى تستحوذ على 85% من القروض، موجهة أساسا لكبريات المقاولات والشركات، وهناك صعوبات حمة تصادفها المقاولات الصغيرة والمتوسطة، كنا ولا زلنا قدمنا لكم اقتراح يتعلق بإحداث بنك خاص لتمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة، ولم نلق حتى الآن إجابة مقنعة حول هذا الموضوع.

لا بد أن نلفت الانتباه كذلك إلى قضية جوهرية خامسة، تتعلق بالدور الباهت لبورصة الدار البيضاء. إننا نعتبر في الفريق أن الحضور الباهت لبورصة الدار البيضاء في المنظومة التمويلية يعد من أكبر المعوقات التي خص ينكب عليها عمل الحكومة، ذلك أن البورصة ديالنا تم إبعادها من مؤشر عالمي يسمى (Capital Stanley Morgan Markets International Energy)، وهذا كان ضريبة موجعة للمغرب ولطموحه في جعل الدار البيضاء مركزا ماليا رائدا، كما ينتفي ذلك جلاله الملك، على اعتبار أن هاذ المؤشر يضم استثمارات تعادل 253 مليار دولار، ويستأثر باهتمام الصناديق الاستثمارية السيادية وكافة المستثمرين الأجانب، وتدهور بورصة الدار البيضاء يؤكد تراجع قيمة الأسهم المتداولة بهذه الأخيرة بنسبة 38% سنة 2008 نظرا لتراجع حجم التداولات، وهناك الكثير من المؤسسات التي انسحبت من هذه البورصة، أذكر على سبيل المثال شركة (Le Carton)، شركة التأمين المغربية للحياة (la marocaine vie)، شركة تصبير السمك، مجموعة أومنيوم شال إفريقيا، الشركة الوطنية للاستثمار، إلى غير ذلك.

يجب أن نشير إلى أن البورصة ديالنا بالكاد النسبة ديال المساهمة ديالها في الحاجيات التمويلية لا تتجاوز 5%، وإذا درنا مقارنة مع دول أخرى، سنكتشف حقائق مفارقة ومذهلة، هذه هي القضايا الحقيقية،

فتنخر بها.

غير أننا نقول بأن هذا النموذج التهموي وصل إلى الحد الذي يستوجب مراجعة عميقة، لأنه لا يحقق الأهداف المرجوة، ولست في حاجة لكي أردد عليكم تجليات غياب أو ضعف النجاعة على مستوى السياسة الاستثمارية في بلدنا، وهي عديدة كثيرا، وقد سبق لنا أن ناقشناها مع السيد الوزير المحترم، أفق فقط عند تجلي واحد وهو أن ضعف الإنتاجية العامة لعوامل الإنتاج بسبب الإكراهات المرتبطة بمناخ الأعمال جراء العراقيل التي تقف في وجه الاستثمار الخاص، وأهمها صعوبة الولوج إلى العقار بسبب ضعف العرض، وإشكالية المضاربات، وصعوبة الحصول على التمويل بسبب التمييز الذي تمارسه الأبنك لفائدة كبريات الشركات على حساب المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

أذكر على سبيل المثال تجلي ثاني وهو أن موارد العمل ورأس المال غير القابلة للتبادل، ولا أدل على ذلك التراجع المسجل على مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات الصناعة والاتصالات، حيث انخفضت هذه الأخيرة على التوالي من 32,8% و38,6% في الفترة ما بين 2000 و2004 إلى... ولدي الكثير من المعطيات الإحصائية.

أقف عند تجلي ثالث آخر مهم، ويتعلق بالإضافة إلى هذا الخلل على مستوى تركيبة الاقتصاد المغربي، إلى ضعف تنافسية المنتجات الوطنية، وتراجع الاستثمار في القطاعات الصناعية، ذلك يرجع، إحدى الأسباب الجوهرية، إلى الضعف المسجل على مستوى الرأسمال البشري.

اليد العاملة ديالنا، حسب المندوبية السامية للتخطيط، تشكل من 35% من الشغيلة أمية، 48% لها مستوى تعليم ابتدائي وثانوي، بينما لا تتجاوز حصة المؤهلات الجامعية نسبة 7,5%، وهو ما يؤكد بأننا عندما قلنا بأن الحكومة في هاتين السنتين أضاعت الكثير من الطاقة والكثير من الجهد، وافتعلت أشباه قضايا، ولم ينكب عملها على مثل هذه القضايا الجوهرية.

طبعاً، إذا كان لا بد أن ننوه بالحصيلة الإيجابية التي سجلتها المهن العالمية للمغرب، إلا أنها لا يجب أن تحجب عن أعيننا الواقع المتردي لقطاع الصناعة في شموليته، ذلك أنه بالرغم من خلق هذه الأخيرة لما يناهز 21 ألف منصب عمل سنة 2012، إلا أن الصناعة ككل فقدت بالمقابل 24 ألف منصب عمل، وهذا يعني أن القطاعات الصناعية ما دون المهن العالمية الست فقدت خلال نفس السنة ما يعادل 45 ألف منصب عمل.

وأنتقل معكم إلى موضوع جوهرى ثان، يتعلق باختلال التوازنات الخارجية.

إن تدهور الصناعة بالمغرب هو السبب الرئيسي في تقلص حصة المغرب من الصادرات العالمية، التي تراجعت مقابل تنامي منقطع النظير للواردات، بشكل أصبح معه عجز الميزان التجاري يكسني طابعا هيكليا، وينزل بثقله على الإمكانيات التمويلية للاقتصاد الوطني.

متواضعة على كل حال، لا تمس بجوهر الاقتراح، بجوهر الإجراء، ونحن مع تضريب كبار الفلاحين، العدد ديالهم كابين 400، هاذو دعمتهم الدولة، الآن كيحققوا الربح، خصهم يساهموا، نعم، ولكن صغار الفلاحين هاذو اللي في الجبال وفي القرى كيفاش غادي يديروا يمشيو يستقبلوا التضريب، ويدوزوا يديروا (plan comptable) بدون إجراءات مصاحبة وبدون دعم وبدون شرح وبدون تواصل وبدون تفهم وبدون خطة إعلامية وبدون خطة تحسيسية وبدون خطة بيداغوجية، هاذو شالي كله يبين بأنه مع الأسف- المقاربة اللي جات بها الحكومة في هاذو الموضوع، بالرغم من النوايا مزيانة والمبدأ مزيان في حد ذاته، ولكن المقاربة، لكل الأسباب اللي تكلمت عنها، مع الأسف جاءت مرتبكة كثيرا.

أنتقل إلى مشكل كبير يهدد المغرب والأجيال وهو مشكل هاذو المستويات غير مسبوق في المديونية، الأرقام ديال المديونية وصلت إلى مستويات مخيفة، المديونية تستنزف ما يقارب 58 مليار درهم برسم السنة المقبلة، زيادة تقدر بحوالي 10 المليارات درهم بالمقارنة مع سنة 2013، وصلت لواحد المنحى خطير جدا، الحكومة اقتضت في ظرف سنتين مجموع ما اقترضته الحكومات السابقة في ظرف 10 سنوات، اقتضت في ظرف سنتين مجموع ما اقترضته الحكومات السابقة في ظرف 10 سنوات، حجم الدين العمومي ارتفع في سنة 2011 و 2012 بما قدره 103 مليار درهم، نسبة المديونية تجاوزت 60% من الناتج الداخلي الخام، وهذا يضعنا في خانة الدول التي سيصعب عليها في المستقبل القريب التحكم في المديونية.

التكلفة ديال خدمة الدين العمومي أعلى وأعلى من معدل النمو اللي كيحققو البلد، إلى كنت أنا اليوم كئسلف مليون، خصني نرح 50 ولكن اليوم احنا كئسلفو وكنديرو الدين، ماشي للاستثمار، جزء مهم منها كيمشي للاستهلاك، وهذا خطير جدا، لأنه كترتب عليه تداعيات خطيرة، أولا غادي يرهن المستقبل ديال الأجيال، ثانيا الحكومة اللي جاية كما ابغات تكون هاذو الحكومة، غيكون الهامش ديال التحرك والهامش ديال المناورة ديالها محدود لأنه غيكون الهامش ديالها هو تدبير المشاكل اللي غادي تخلفوها لها.

ثالثا، هناك المخاطر ديال التضخم، وآثار الانكماش على الاقتصاد الوطني، هناك مخاطر فقدان الخزينة لسيولتها ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، هناك مخاطر تعثر إعادة تمويل الدين العمومي نظرا لتقلص مدة القروض إلى 5 سنوات، هناك مخاطر تهدد التنقيط السيادي للمغرب.

لكل هذه الأسباب، ونظرا لحساسية وخطورة الموضوع، قدمنا لكم اقتراح، قلنا لكم مزيان يا حكومة اقترضي ما تشائين، ولكن كين واحد السقف اللي ما مسموحش تتجاوزوه، ما مسموحش تتجاوزوه، اقترحنا 65% من الناتج الداخلي الخام كحد أقصى لا يجوز للحكومة أن تتجاوزوه إلا بإذن من البرلمان، ورفضتم هذا التعديل، رفضتم هذا التعديل مثل ما رفضتم تعديلات أخرى، الزيادة في المحور، تعديلات ديال تقصو ونعفيو الحاجاج

وليست أشباه القضايا التي أثارها الحكومة طيلة السنتين المنصرمتين. لا أريد أن أتحدث عن الأوراش الهيكلية باللغة الأهمية، يمكن أن أسميها بأوراش الإصلاح الهيكلية المحجوزة، والتي تتلوكو الحكومة في إخراجها، وتتردد في مباشرة العمل فيها بالنبات والشجاعة المطلوبة، أوراش وضعت في قاعة الانتظار، باستثناء ورش باش انكونو منصفين، ورش ديال إصلاح منظومة العدالة، اللي قطعت فيها الحكومة أشواط مهمة وإيجابية، رغم التحفظات والقيود والقال، باستثناء هاذو الورش كل الأوراش الهيكلية المهمة التي ترهن الاقتصاد الوطني ومستقبل المغاربة وأجيالهم كلها محجوزة ومرهونة في قاعة الانتظار، ورش الجهوية، ورش الحكامة والمكافحة الهادئة والمسؤولية للفساد واقتصاد الربيع (لاحظ الكلمات التي أستعملها: ورش الحكامة والمكافحة الهادئة والمسؤولية للفساد واقتصاد الربيع)، ورش إصلاح المنظومة الجبائية، ورش إصلاح أنظمة التقاعد، ورش إصلاح صندوق المقاصة، كل هذه الأوراش محجوزة، وهدرنا فيها الكثير من الوقت، بل وكل ما أنتجته الحكومة هو الكلام، وأكد أقول اللغو، واللغو في التعريف هو الكلام الزائد الذي لا نفع فيه.

ولذلك، لا نريد، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، إخواني أخواني، أن أتوقف عند هذه الأوراش، لأن عرفنا الحكاية ديالها والقصة ديالها، ولكن لا بد من كلمة حول ورش مهم جدا المتعلق بتضريب القطاع الفلاحي، اللي عرف نقاش طويل، المثير في هاذو النقاش هو أنه تبين بالدليل القاطع أن المقاربة ديال الحكومة مرتبكة من بداية الموضوع إلى نهايته، ما كان إشتراك ديال المهنيين، جميعهم اعترفوا هنا في اليومين الدراسيين بالتوقعات أنهم لم يشركوا، الحكومة صحیح عطيت لهم للاجتماع في وزارة الفلاحة، ولكن الاجتماع اللي تدار معهم كان عندو طابع إخباري، ماشي الإشتراك، لأن الإشتراك كيف كيحددو الدستور يعني الإنصات والتفاعل مع المقترحات والاقتراحات والتعديلات، هاذو الشئ ما تمش.

ثانيا، أنا لم أشاهد طيلة حياتي شي حكومة كتحضر لنفسها، كتجيب واحد المشروع مهم وثوري، وهو تضريب القطاع الفلاحي بدون ما تدير دراسة، وهذا باعتراف المندوبية السامية للتخطيط، سولنا الوزراء واش عندكم دراسة حول النتائج المرتقبة اللي يمكن تترتب على تضريب القطاع الفلاحي على مستوى القطاعات الأخرى؟ على مستوى القطاع الفلاحي واش ما غيأثرش على الرهانات ديال مخطط المغرب الأخضر؟ واش ما غاديش يؤثر على التنافسية ديال الاقتصاد الوطني؟ ما هي الرؤية (la visibilité) ما كيناش، الدراسة ما كيناش، الإشتراك ما كيناش.

ولذلك، تأسفنا كثيرا أنه حتى في هاذو الورش استعملتو فيه غير خطاب واحد وهو الاختباء وراء خطاب جلالة الملك، صحیح جلالة الملك وكل المغاربة مع تضريب القطاع الفلاحي، المبدأ اللي كئامنو به هو اللي كيربح خصو بخلص، يتحمل جزء من الأعباء، ولكن، يا سادة، ماشي بهاذو المقاربة، قدمنا تعديلات، ونأسف أن الحكومة لم تتفاعل معها، تعديلات

الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومنها على سبيل المثال التقرير المتعلق بالنهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، التقرير المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم، القانون المالي ليس فيه أي شيء من هذا القبيل.

ونعطيكم أمثلة أخرى بسيطة، أتم لا تستثمرون المقاربات المهيكلة للسياسات الاجتماعية المندمجة والأفقية التي خصها تتركز على مقارنة النوع الاجتماعي والمقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان والمقاربة المجالية، وكذلك أعني انما المقاربة إحصائية أكثر منها مقارنة علمية، تستثمر كل هذا الرصيد من الوثائق ومن المقاربات التي كينة في بلادنا. التعامل مع المسألة الاجتماعية في السياسات العمومية بالنسبة للحكومة هي قضية افتقاد الرؤية أو غياب الرؤية أكثر منها شيء آخر.

وأريد أن أثير الانتباه إلى مفارقات عجيبة، فأنتم تدبرون سياسات اجتماعية مفككة، يغلب عليها الطابع القطاعي، وفي بلادنا نماذج لمبادرات وبرامج ناجحة قائمة على فهم سليم على الدمج والتأهيل والمشاركة والمقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان وبناء استقلال اجتماعي واقتصادي وثقافي للفقراء، ثم أيضا يغيب عليكم أن المشرع الدستوري حدد عناصر معجم معياري جديد للتعامل مع المسألة الاجتماعية من منظور مقارنة مرتكزة على حقوق الإنسان، كالأهداف الجديدة ذات القيمة الدستورية.

أيضا أتم فككتم الجانب الاجتماعي كقطب على مستوى الحكومة، وقطعتم أوصاله عبر تحديد اختصاصات الوزارات والوزارات المنتدبة بشكل لا يستجيب لرؤية أفقية، وبشكل غلب عليه طابع الإرضاءات، ألم تنتهبوا إلى أنه على سبيل المثال كمين تشكيلات عدد من الحكومات التي كان يمكن الاسترشاد بها، لأنه الهندسة الحكومية في هذه التجارب تتركز على إشكاليات أفقية، الحكومة الفرنسية عندها حقيبة مخصصة في الأشخاص المسنين الاستقلالية ومكافحة الإقصاء، عندها حقيبة أخرى لحقوق النساء، في الحكومة الفيدرالية البلجيكية الحالية حقيبة مخصصة في تكافؤ الفرص، عندها حقيبة مخصصة في التنمية المستدامة، حقيبة ثالثة في مكافحة الفقر، الحكومة الفيدرالية الألمانية الحالية عندها حقيبة مخصصة في حماية المستهلك، هذه أمثلة تؤكد كم هي معطوبة المقاربة ديال الحكومة فيما يتعلق بملاسة كل الإشكالات والجوانب المرتبطة بالمسألة الاجتماعية.

في هذا التعقيب لن أقدم تمرينا لتوضيح اختلالات منظوركم للمسألة الاجتماعية وحدود السياسات الاجتماعية لحكومتم، وإنما أذكركم بتقييمات صادرة عن تقارير دولية لمنظمات حكومية وغير حكومية، لا يمكن هاذ التقارير أن تراوغوها، ولا يمكن إدعاء أنها تكنب من محبرة تعادي الوطن، مثلا شبكة العدالة الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المسماة (Solidar)، والتي قامت بالتفاعل مع التقرير المرحلي للاتحاد الأوروبي حول تطبيق سياسة الجوار الأوروبية، هاذ التقرير لسنة 2013 أشار بخصوص حالة المغرب، الحالة ديالنا، إلى "غياب رؤية

المغاربة، التعديلات المتعلقة بفرض رسوم ضريبة على الكليات، عدة تعديلات رفضت لأسباب غير مفهومة، وهو ما جعلنا، وأقولها صراحة، وضعتمونا في واحد الموقف حرج، احنا من جهة مقدرين بأن الطرف صعب، مقدرين بأن المشاكل تفاقمت وتراكمت إلى حد اللي كيستوجب على الجميع يتخلى على (la casquette politique) ديالو ويفهم راسو بأنه راه داخل في عملية إنقاذ وطني، داخل في عملية ملاسة عصب حساس جدا وهو الثقة ديال المغاربة، لأنه أخطر شيء هو أنه ملي كيثيقوا فيك المغاربة ويوصل الطموحات ديالهم والثقة ديالهم لواحد المستوى، ثم كيبط ذاك المستوى، هذا أخطر شيء يهدد المكتسبات الديمقراطية، هذا أخطر شيء يهدد بإفراغ هذا الأفق الواعد الذي فتحه الدستور الجديد أمام المغرب بكل ما أتاحة من إمكانات التقدم، ونحن نأسف أنكم وضعتمونا في هذا الموقف الحرج.

أمر بسرعة إلى الشق الاجتماعي لأنه عندنا الكثير مما يمكن أن يقال حول هاذ الجوانب الاقتصادية أو هذه القضايا المتعلقة... اللي سميناها قضايا جوهرية، وأتوقف قليلا عند الشق الاجتماعي.

أريد، السيد رئيس الحكومة، إخواني السادة الوزراء، أن أقوم بتمرين اللي عيين بأنكم تتفتقدوا للرؤية في المسألة الاجتماعية، وهذا أمر ثابت في وثائق أساسية، في الوقت الذي تدعون في تقديم مشروع قانون المالية أن إحدى توجهاته هي تعزيز التماسك الاجتماعي والمجالي، نجد أنكم لا تتوفرون على أية رؤية بخصوص البرمجة المالية للسياسة الاجتماعية المتكاملة، إحدى الوثائق الأساسية القانونية للتخطيط الاستراتيجي، للتخطيط الموازي للسياسات الاجتماعية المندمجة هو القانون التنظيمي للمالية... طيب، السيد الوزير وعدنا بأنه في القريب العاجل غادي يجي هاذ القانون، ولكن فيما يتعلق بإحدى الآليات الأساسية للحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين بشكل خاص وهو نظام التقاعد، ميزانية 2014 ما فيها حتى شيء إجراء ولا أي وعد واضح بإصلاح نظام التقاعد، باستثناء الوعد، هذا غير وعد بمواصلة الإصلاحات، واستمرار التفكير على العمل بنظام القطبين، أكثر من ذلك المشروع المالي لا يتضمن أية عناصر واضحة بشأن التخطيط الموازي لهذه الإصلاحات.

فيما يتعلق بالمجال الجبائي، وباستثناء وعد غامض وعام بمواصلة التفعيل التدريجي لتوصيات المناظرة الوطنية حول الإصلاح الجبائي، لا يقدم مشروع القانون المالي حزمة إجراءات جبائية متكاملة لفائدة الفئات ديال الشغل.

منهجية تقديم المشروع فيها الكثير من الأعطاب، لا تتيح مقروئية، فالمجال الاجتماعي قدمته بشكل مشتت وقطاعي، مما يستعصى معه قراءته وتقييمه.

ثم أريد أن أضيف، من جوانب القصور المنهجية عدم استرشادكم في إعداد القانون المالي بنتائج الدراسات الاجتماعية التي قام بها المجلس

من تعزيز مواقفها في المحافل الدولية، ووضعت خصوم وحدتنا الترابية في مأزق حقيقي.

فبعد حصول المغرب على مقعد في المجلس الأممي لحقوق الإنسان، جاءت مصادقة البرلمان الأوربي على البرتوكول الجديد للصيد البحري مع الاتحاد الأوربي لتزكي الجهود والإصلاحات التي يقوم بها المغرب في شتى المجالات، خاصة في مجال حقوق الإنسان، الشيء الذي يؤكد مصداقية النتائج المحققة في هذا المجال، والتي دفعت أكثر من 30 دولة عبر العالم إلى مراجعة مواقفها وسحب وتجديد اعترافها بالجمهورية الوهمية، وذلك بفضل الجهود المتميزة للدبلوماسية الرسمية والموازية، كان آخرها الموقف الصريح لدولة باناما بالإعلان الهام الذي أصدرته رئاسة الغرفة العليا بربلمان دولة الباراغواي بوقف علاقاتها الدبلوماسية مع البوليساريو باعتبارها حركة انفصالية مسلحة، وإعلان دعمها للشرعية الدولية والمقترح المغربي في التعاطي مع هذا الملف.

لقد شكلت هذه الانتصارات ضربة موجعة لخصوم الوحدة الترابية، وكل من حاول الركوب على ملف حقوق الإنسان، لا سيما بأقاليمنا الجنوبية التي نعتبرها جزءا لا يتجزأ من وحدتنا الترابية، وذلك بما لا يدع مجالا للشك، الشيء الذي يقوي مطالبنا والإيمان بعدالة قضية وحدتنا الترابية ومصداقية المقترح المغربي بشأن تحويل الأقاليم الجنوبية حكما ذاتيا موسعا.

السيد الرئيس المحترم،

إن التحول الديمقراطي الكبير الذي أنجزه المغرب في خضم متغيرات جمهورية غير مسبوق، والذي مكننا من تعزيز موقف بلادنا بمصداقية المنتظم الدولي، يفرض علينا اليوم وقبل الغد تأهيل وتطوير أدائنا الدبلوماسي في شقيه الرسمي والموازي، وفي مقاربة تشاركية تروم الإشراف الحقيقي والفعال لمتختلف الفرقاء في الدفاع عن وحدتنا الترابية وإشعاع صورة المغرب في الخارج، كما يتطلب هذا العمل كل العمل على تقوية الجبهة الداخلية بالتعبئة الشاملة على كافة المستويات الرسمية والتنظيمات الحزبية والنقابية وتمثيلية المجتمع المدني من أجل حشد جميع قوى الشعب المغربي للدفاع عن الوحدة الترابية، وهو هدف يمر حصرا عبر الإسراع بالبدء في تنزيل الجهود الموسعة في الأقاليم الجنوبية لكي تكون أداة فعالة في خدمة الوحدة الوطنية على المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

كما نعتزم مناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لنجدد مطالب الفريق، ومن خلاله حزب الاستقلال، بالمطالبة باسترجاع السيادة المغتصبة من طرف الجزائر على أجزاء من الصحراء الشرقية والقنادسة والساورة وتوات وتدكانت باعتبارها أراضي مغربية لا جدال فيها لأننا أصحاب حق ثابت بالاعتقاد على كل المرتكزات والمستندات والمصوغات التاريخية والقانونية والطبيعية، وعليه فإننا ندعو الحكومة بقوة إلى عرض ذلك بصفة رسمية أمام اللجنة الرابعة المكلفة بتصفية الاستعمار، دون إغفال ملف المدينتين السليتين سبتة ومليلية والثغور المجاورة لها، والذي ينبغي أن يحظى بمكانة

متناسقة بخصوص الإقصاء والفقير"، ويشدد على ضرورة وضعها ضمن الرؤية الاقتصادية والاجتماعية الألفية التي يجب أن تخرق بنية وتشكيلة القطاعات الوزارية.

وأستعرض أمامكم، ثانيا، خلاصة، الحقيقة أنساءل ما إذا كان يجب أن أستعرض أمامكم، الخلاصة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الولوج المنصف والمتوازن للخدمات، والكثير من الأشياء، فقط لأختم في ثلاثة جمل أرجو أن تكون مفيدة.

وكنقول للحكومة المحترمة وللسيدين الوزيرين، شفتو الجو اللي ناقشنا فيه، كان إيجابيا، نقاش قوي، مثمر، وصلنا لتفاهات، جينا مقتنعين بأنه احنا في مرحلة (critique)، دقيقة، خصنا نديرو فيها إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وقلنا بأننا نراهن عليكم، كايه رجالات الدولة في الحكومة اللي جا الوقت أنهم يفهموا أنه راه احنا في قارب يمخر عباب بحر هائج، ويجب إنقاذ ما يمكن إنقاذه، إنقاذ ما يمكن إنقاذه ماثي في مصلحة السي ابن كيران، في مصلحة البلد، لأن هذا غادي يكون مدخل لا يمكن الاستغناء عليه لاستعادة جزء من الثقة، ولاستعادة جزء من ذلك الأمل ومن الثقة.

وأختم مداخلي بالثقة التي أرجو أن تكون.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الأستاذ المحترم الأستاذ الأنصاري، رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني ويشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن خلاله حزب الاستقلال بكل إرثه الوطني والمتجذر بانتائه لتربة هذا الوطن العزيز، أن أتناول الكلمة في إطار المناقشة العامة لأول مشروع للقانون المالي المقدم من طرف هذه الحكومة في نسختها الثانية، على أن يتولى زميلي في الفريق الأستاذ فؤاد قديري متابعة المناقشة بشأن الشق الاقتصادي للمشروع.

السيد الرئيس المحترم،

بداية لا تفوتني هذه المناسبة دون أن أسجل باسم الفريق الاستقلالي بكل فخر واعتزاز ما حققته المملكة المغربية من إنجازات دبلوماسية هامة بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والتي مكنت بلادنا

فكان قرار المجلس الوطني لحزب الاستقلال القاضي بالانسحاب من الحكومة قرارا في نظرنا صادقا، جريئا، منسجا مع المبادئ الوطنية التي تربينا عليها في المدرسة الوطنية الصادقة، مدرسة التعادلية، بعد أن استنفذت كل الحلول السياسية والآلية الدستورية المتاحة لدفع قيادة الائتلاف الحكومي إلى تصحيح المسار والقطع مع منهجيتها الإقصائية.

إن حزب الاستقلال بهذا القرار التاريخي أعلن اصطفاؤه إلى جانب إخوانه في المعارضة للتنديد بهذه المنهجية في تدبير الشأن العام للبلاد، والعمل على رد الاعتبار للمؤسسات، ليقول صراحة لا ولا لحكومة لم تجعل من تنزيل الدستور وتفعيل مقتضياته مسؤولية مستعجلة وآتية، لا ولا لحكومة امتدت يدها مرارا إلى جيوب المواطنين وفي غفلة منهم دون تبرير ووجه حق، لا ولا لحكومة تنصلت من مسؤولية تنفيذ مضامين اتفاق 26 أبريل 2011 الموقع في إطار الحوار الاجتماعي.

لا ولا لحكومة أعلنت خصومة حادة مع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين بصفة نهائية، وعطلت الحوار الاجتماعي الذي كان في ظل الحكومة السابقة منتظما لأكثر من عقد من الزمان.

لا ولا لحكومة لم تحترم الالتزامات السابقة للدولة اتجاه الأطر العليا المعطلة، عندما امتنعت عن تنفيذ محضر 20 يوليوز في استهداف مباشر وصرح لمصادقية حزب الاستقلال الذي بذل أمينه العام السابق بصفته وزيرا أولا ثم رئيسا للحكومة جهودا جبارة لتشغيل المعطلين من أبناء الشعب المغربي.

لا ولا لحكومة اجتهدت وأبدعت في إهدار الزمن الحكومي في سجال سياسي عقيم، وفي مبادرة لا أثر لها في الحياة اليومية للمواطنين، مبادرة فاقدة لأي رؤية استشرافية.

وأخيرا، لا ولا لحكومة يتخذ رئيسها القرارات تلو القرارات بشكل أحادي، ودون تشاور مسبق في خرق سافر للدستور وميثاق الأغلبية، كما كان الشأن عليه بالنسبة لقرار نشر لوائح رخص النقل والمقاع وقانون المقايسة، إلى غير ذلك.

السيد الرئيس المحترم، إن القرار التاريخي لحزب الاستقلال في نظرنا بالانسحاب من الحكومة والعودة إلى المعارضة الذي راكنا فيها رصيذا نضاليا مشهودا، هو امتحان جديد على درب النضال والكفاح من أجل تحقيق المجتمع التعادلي المبني على القيم الديمقراطية ببعدها الإنساني، والتراكمات التي تحققت عبر سنوات من الصراع والممانعة، وهو إعلان عن تنديدنا الصريح لهذه المنهجية غير المسؤولة المبينة على نوع من الذاتية التي لا يقبلها العمل السياسي المتزن والرصين.

إن قرار الانسحاب كذلك كان لفضح النوايا المستترة لمن يعيشون على أحلام اليقظة، ويتوهون أنهم يحمون الاستقرار، وهم في ذلك واهون، باعتبار أولا أن بلادنا تنعم بالاستقرار منذ سنوات، ثانيا أن بلادنا حققت أعلى معدل للنمو في حوض البحر الأبيض المتوسط في عهد الحكومة التي

متميزة في سياستنا الخارجية، وخاصة مع الاتحاد الأوربي.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نذكر، إذا كان الأمر يحتاج إلى تذكير، في حزب الاستقلال أننا كنا أوفياء لتحالفنا الحكومي، متمسكين بميثاق الأغلبية كما تعاقدا عليه، معتبرين أن النتائج الانتخابية الإيجابية التي حصل عليها الحزب، شكلت دعوة صريحة من الناخبين للاستمرار في أداء رسالته لإنجاح التجربة الحكومية، وذلك بقناعة وأمل على أن الطرفية مهيأة لمواصلة تعزيز المسار الديمقراطي والاستجابة لحجم الانتظارات والتحديات التي تولدت لدى المواطنين والمواطنات بعد الدستور الجديد.

لكن الفجوة مع الأسف- من الأداء الحكومي ومتطلبات المجتمع كانت كبيرة، وما فتئت تتسع يوما عن يوم، فكان من باب المسؤولية أن نهينا قيادة التحالف إلى الخطورة التي أصبحت تنسم بها الوضعية الاجتماعية والاقتصادية ببلادنا بسبب الضعف والارتباك الذي ميز الأداء الحكومي، ودعونا إلى ضرورة تصحيح المسار والعمل على تقوية الاقتصاد الوطني واستدراك ما فات من خلال مجموعة من الاقتراحات والإجراءات والتدابير التي سبق أن ضمنها في مذكرتنا المؤرخة في 3 يناير 2013 بشأن تقوية التنسيق ورفع إنتاجية الأداء الحكومي، وكذلك مذكرة حماد الكرامة لـ 30 مارس 2013 بشأن الإصلاح الاقتصادي والمالي.

لكن قيادة الائتلاف الحكومي -مع الأسف- وفي سابقة في تاريخ الحكومات الائتلافية في العالم، رفضت كل تجاوب أو حوار، واختارت سياسة التجاهل واللامبالاة، وعابت علينا اللجوء إلى إشراك الرأي العام فيما قدمناه من ملاحظات على تدبير حكومي، اتسم ولا يزال بالكثير من الانتظارية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

الزميلات والزملاء المحترمين،

لقد قدم حزب الاستقلال أفكاره وملاحظاته علانية تجسيدا لمبدأ الدستور المرتبط بحق المواطنين في الحصول على المعلومة، لكن قيادة الائتلاف الحكومي مع الأسف- انزلت إلى ما كنا نخشاه وننبه له، واختارت نهج سياسة الأذن الصماء والهروب إلى الأمام، وعملت على تغييب المقاربة والمنهجية التشاركية، وأعلنت ردها على الخط السياسي الذي يضمن لها الحد الأدنى من الانسجام.

لقد وضعت قيادة الائتلاف الحكومي جراء ذلك البلاد في وضع صعب في نظرنا، وكان يمكن تجنبه لو تحلت بالمسؤولية السياسية على قدر المرحلة لتمييز الحدود بين مسؤوليتها الحكومية ومسؤوليتها السياسية الحزبية، وعدم الإنصات إلى مقترح مختلف الفرقاء السياسيين، واختارت سبلا أخرى أكثر تعقلا.

لقد شكل الدستور لحظة محممة في تاريخنا السياسي لكونه أتاح لبلادنا إمكانية إعادة ترتيب الأولويات، وتدبر عملية الإصلاح السياسي والدستوري في تجاوب وتناغم تام مع المطالب الشعبية ومع فضلات قوى الحركة الوطنية وكل القوى الحية في البلاد التي حملت طموحا قديما في التغيير السياسي، لكن النصوص بقيت عاجزة عن الفعل في الواقع والممارسة في ظل الارتباك والفتور والتأخر المنهج الحاصل لدى الحكومة في أعمال مضامين الوثيقة الدستورية.

إن استمرار هذا الوضع أضحى يعتقل الدستور، ويؤثر سلبا على روح النص الدستوري وتطبيقاته، ويوهن عمل الكثير من المؤسسات في البلاد، بما فيها البرلمان، ويؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن مقتضيات الدستورية الجديدة هي أكبر وأعلى من سقف تفكير الحكومة التي لازالت مع الأسف- تعيش داخل جلباب دستور 1996 بدل دستور 2011.

وعليه، فإننا، في الفريق الاستقلالي، نؤكد أن مشروع القانون المالي الحالي الذي نحن بصدد مناقشته لم يتضمن -مع الأسف- أي تصور لمنظور الجهورية المتقدمة، وقد بحثنا في كل جزئياته وتفصيله، فلم نجد أية آثار تمهيدية لتنزيله على أرض الواقع من قبيل نقل بعض الصلاحيات للجهات وتدعيم مواردها أو عن تنزيل النصوص التنظيمية المتعلقة بالتنظيم الترابي المالي للجماعة.

إننا، في الفريق الاستقلالي، نعتبر أن إرساء الجهورية هو أحد أهم الأوراش الكبرى والمصيرية التي يتعين على الحكومة الإسراع بتفعيلها من خلال إصدار القانون التنظيمي للجهات والجماعات الترابية، الذي سيمكن من إفراز مؤسسات جمهورية منتخبة وقوية، وذات اختصاصات فعلية، واعتماد تقطيع جهوي من شأنه توفير مؤهلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لكل جهة، وكذا عبر إعادة صياغة مشروع اللاتمرکز الإداري في علاقته مع الجهورية المتقدمة.

أما بخصوص إصلاح جهاز العدالة، وذلك باعتباره يهم موضوعا مركزيا في كل إصلاح، فإننا في الفريق الاستقلالي نؤكد من جديد ومرة أخرى إذا كان الأمر يحتاج على ذلك عدم رضانا على التأخر والفتور الكبيرين الحاصل في ملاءمة منظومة العدالة مع مقتضيات الدستورية الجديدة، وهو ما يستلزم وبصفة آنية واستعجالية العمل على فتح جسور الحوار الجاد والمسؤول مع جميع الفرقاء والفعاليات ذات الارتباط بقطاع العدل بجميع تجلياتها، من قبل المحامين والخبراء والعدول والموثقين، إلى غير ذلك، من أجل وقف ما تعرفه الساحة الآن الحقوقية من احتقان لتمكين تنزيل مقتضيات أو ما خلصت إليه الهيئة العليا لإصلاح منظومة العدالة على أرض الواقع، والإسراع بمناقشة أو بالإتيان بالقانون التنظيمي المحدد للنظام الأساسي لرجال القضاء والقانون التنظيمي المحدد لانتخاب وتنظيم وسير المجلس الأعلى للسلطة القضائية والقانون التنظيمي المتعلق بالمحكمة الدستورية والقانون التنظيمي المحدد لشروط ممارسة الدفع بعدم دستورية

كان يقودها حزب الاستقلال.

كذلك، إن بلادنا بمصالحة اجتماعية من خلال مؤسسة الحوار الاجتماعي والزيادة في الأجور سابقا ن كانت قد شقت طريقها من أجل إيجاد حلول كبيرة للطبقة الشغيلة.

إن بلادنا شهدت كذلك إطلاق العديد من البرامج الطموحة في عهد الحكومة السابقة، وفق رؤية إستراتيجية واضحة الأهداف والمراحل في السياحة والفلاحة والصناعة والتجارة الخارجية والتكنولوجيات الحديثة، إلى غير ذلك.

إننا لم نصل إلى ذلك بإحسان، بل بسبيل طويل من التضحيات والمعاناة التي قدمتها أجيال من مختلف التيارات السياسية، وكان الأمل كل الأمل أن نواصل المسار يدا في يد بأمل وإصرار، إلا أن هذا الأمل خاب وتبخر، وأظهرت الأحداث والمعطيات أن قيادة الائتلاف الحكومي السابق كانت بحاجة إلى كثير من التباري ووضوح الرؤية.

لقد انتظر المغاربة قاطبة أزيد من ثلاثة أشهر بعد انسحابنا من الحكومة، قبل أن تطلع علينا هذه الحكومة في حلتها الجديدة، وذلك وفق منظور ما جاء في شعر نزار قباني في قصيدة "فانا":

انتظرنا خالداً.. أو طارقاً.. أو عنتره

فأكلنا ثرثرة وشرينا ثرثرة..

فالحكومة في نسختها الثانية، جاءت مخيبة للآمال ومعلنة على تراجع خطير في العديد من المكاسب التي تحققت بسبيل طويل من التضحيات والألم والمعاناة التي قدمتها أجيال وأجيال كما أسلفنا من مختلف التيارات السياسية الوازنة وذات التاريخ والمصدقية، ونلاحظ النفخ في عدد الحقايب الوزارية وتفتيت القطاعات الحكومية وتجزيء الجزأ نزولا عند منطلق الإرضاء والولاء وهيمنة التقوقراط كذلك على التشكيلة الجديدة، خلافا لما كان الجميع يطالب به، وذلك رغم افتخارنا بكفاءة العديد منهم، في الوقت الذي كنا في أمس الحاجة إلى تأهيل المشهد الحزبي حتى يقوم بدوره في تقديم الحلول والبدائل الممكنة وخلق الأجوبة المقتنعة في مرحلة تعيش فيها البلاد أزمة اقتصادية غير مسبوقة.

وكان الإدعاء كذلك بخصوص تمثيلية النساء أن هذه الحكومة قد أنصفت المرأة، فتيبين أن المرأة أهدر حقها من جديد، باعتبار أن الوزيرات المنتدبات هم تحت حصن ووصاية الوزراء في قطاعات متعددة، وهذا يترجم مرة أخرى النظرة الدونية لهذه الحكومة للمرأة ولقدرتها على المشاركة في التدبير العمومي.

فمنذ الوهلة الأولى ظهر أن هذه الحكومة عاجزة على تملك أي تصور واضح عبر عدم تقديمها لبرنامج حكومي حقيقي، والاكتفاء بالتصيب الملكي لتتال شرعيتها في إطار برنامج حكومي، من بين فوائدها من كان يعارض بشدة، وذلك خلافا لمضامين الدستور.

السيد الرئيس المحترم،

أههما على الإطلاق، رهان الإقناع بأن الآفاق مطمئنة، ويمكن أن تكون مطمئنة فقط من خلال معطيات واقعية ومن خلال أرقام حقيقية، ومن خلال توقعات يقبلها المنطق الاقتصادي قبل المنطق السياسي، إذ كان للسياسة منطق أصلا.

وهذا كله يقتضي من الحكومة أن تتجهد وأن تخلص في الإفصاح عن كل المؤشرات الدالة عن الأبعاد السلبية قبل الأبعاد الإيجابية للاختيارات المحتملة، لأن الهدف اليوم ينبغي أن لا يكون تغليب هاجس التوازن المالي على هاجس المطامح الاقتصادية المقرونة بالعدل الاجتماعي وبالعدالة الاجتماعية. بصيغة أخرى، مرحبا بالنمو الاقتصادي، مرحبا بالتوازنات الماكرو اقتصادية، ولكن دون المساس بالتوازنات الاجتماعية.

للأسف اليوم، أرقامكم، توقعاتكم، أولا، السيد الوزير، توقعات شاحبة، وأرقامكم تنطوي على قدر كبير من المبالغة، ولهذا السبب بالضبط لن نقف كثيرا عند الأرقام، نعم أرقام حجابة، أرقام لا تؤمن ولا تخضع لشيء اسمه الرقابة السياسية التي من المفروض أن يمارسها البرلمان في إطار صلاحياته الموسعة والواسعة نظريا، ولكن المضيق عليها من خلال السياسة الحكومية، من خلال خواتمها وأجرافها.

إذن، كما قلت ما غاديش نتكلم على الأرقام، لأنه اليوم التخطيط، التحصيل الجبائي، تحديد صرف الإنفاق العمومي، حتى الرقابة في شقها الإداري، هذه كلها أمور مركزة في يد الحكومة، وتدخل في صميم اختصاصات الحكومة، في حين اختزل دور البرلمان في الإذن بالتحصيل وبالترخيص في الإنفاق، دونما إمكانية لمباشرة تدقيق الحسابات، وعندما أتكم على تدقيق الحسابات، لا أعني فقط احترام المساطر، وإنما أعني الوقوف على فعالية هاذ الإنفاق العمومي وقياس أثره على دوائرتنا الانتخابية كبرلمانيين تمثل هذه الأمة، ملي نفرقو البشكيطات في إطار الميزانية، نفرقو 1000 بشكيطة في دوار في برشيد، خاص تكون عندنا الإمكانية أن نقيسو أثر هاذ توزيع هاذ الدرجات الهوائية - هاذ البشكيطات - على مستوى الهدر المدرسي أو مستوى التمدرس خصوصا في صفوف الفتيات القرويات المتمدرسات، هذا هو اللي أساسي.

إذن، كما قلت هذا واقع، والواقع لا يرتفع، وإلى حين أن تنتصب قامة هذا البرلمان، وإلى حين أن تعلقو هامته، وإلى حين أن يتم تنزيل كل القوانين التنظيمية ذات البعد الدستوري، التي ستمكن التشريع الحالي من الانسجام مع الدستور الجديد، ومن الاندراج في المقاصد ديالو، إلى حين تملكنا كبرلمانيين لأدوات رقابية برلمانية حقيقية، تمكنا من التأثير على نحو ما في الميزانية، لأنه ما تبث أن البرلمان المغربي أثر في الميزانية على نحو ما، إلى حين تملكنا لهاذ... واحتضاننا إن صح التعبير - لهاذ الأدوات، وتطويرنا وإمكانية تطويرنا لهاذ الأدوات، سنعتبر تقديم الميزانية مناسبة لتناول أولويات المرحلة السياسية، وللتذاكر بوجه مكشوف عن الملفات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى والحساسة التي تقض المضاجع، بطبيعة الحال من خلال إسهام الفرق

القوانين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

الزملاء الأعزاء،

لقد كان التوفيق حليف المغرب في تجاوز حراك الشارع وتلطيف صدماته، لكن أسباب الحراك لازالت في نظرنا قائمة لأن تغيير الدستور لم يكن هدفا في حد ذاته، وإنما كان الهدف هو تسريع وتيرة الإصلاح بالرغم من كلفته المرتفعة، لأنه يبقى السبيل الوحيد المنقذ للوطن من مخاطر الانفجار الاجتماعي.

إنها مسؤولية الحكومة التي ينبغي أن تضطلع بدورها في البناء الديمقراطي وفي تفعيل الدستور وحماية ما حقق من مكاسب، الأمر الذي يقتضي وجود حكومة قوية، قادرة على تحقيق تعاقد سيلم مع المجتمع على أساس مشروع مجتمعي، يستوعب أسئلة المغرب الحالي، حكومة قادرة على ممارسة الحكم وتدير شؤون المواطنين، حكومة تملك استقلالية القرار السياسي، وتأخذ المسافات الضرورية عن كل الإيرادات الخارجية التي تبحث عن منافذ لتوجيه قراراتها لخدمة مشروع ذو بعد إقليمي أحيانا.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

الزملاء الأعزاء،

هذا تدخل في الشق السياسي، وسأفسح المجال لزميلي السي فؤاد قديري ليتطرق إلى الشق الاقتصادي.

وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

السيد المستشار المحترم، تفضل.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

الأخت والإخوة المستشارين المحترمين،

ارتأى نظرنا في الفريق الاستقلالي أن يكون عنوان الجزء الثاني من المداخلة الثقة، الحلقة المفقودة، الثقة التي ما فتى السيد وزير الاقتصاد والمالية يذكرنا بها إبان مناقشة قانون المالية، ولكن دونما تقديم لما يؤسس ولما يشيع ثقافة قوامها الثقة، خصوصا وأن الرهان الكبير الذي ينبغي أن ترفعه الحكومة اليوم هو رهان الإقناع، والقانون المالي من أهم الآليات، إن لم يكن

خصوصا عندما نسع هذا الكلام.

إذن، السيد رئيس الحكومة، جادلتنا وأكثر جدالنا، وما عليا اليوم إلا أن تأتينا بما وعدتنا إن كانت صادقة، عليا أن تغلب اليوم صفحة الوعود السخية التي وزعتها يمينا ويسرى، وذاكرة المغاربة تحتفظ للسيد رئيس الحكومة ولقائمه الأغلبية الحكومية وللحكومة بالأحلام الوردية التي بنتها في مخيال كل مغربي ومغربية.

هاذ المغاربة اليوم الذين يتمنون، ما دامت الزعامة حدث، أن ترتبط الزعامة الحقيقية بأحداث وقرارات مثمرة صائبة، تؤثر أو تتور حولهم وتغير سود أيامهم بيضا، هاذ الناس هاذو يتمنون، السيد الرئيس، أن لا تغلب البلاغة وأن لا يغلب سعر الكلام فيسلب السيد رئيس الحكومة ويسلب الحكومة همة الفعل، وينساو بأن المغرب اليوم ليس فقط قاب قوسين أو أدنى من السكينة القلبية التي نبه إليها مولانا الحسن الثاني رحمة الله عليه في ضوء التقرير الإنذاري الصادر عن البنك الدولي آنذاك، وإنما هو على فوهة بركان، وقوده الحرمان الاجتماعي، والإخفاق الاجتماعي المستمرين، وعدم قدرة الحكومة على استنبات ورعاية قيم، اليوم كما كتفضحها ارتفاع نسبة البطالة، خصوصا في صفوف حاملي الشهادات، الذين أنخرت عليهم، السيد رئيس الحكومة، حقهم في الولوج المباشر إلى أسلاك الوظيفة العمومية، مرة عندما رفضت الوفاء بالتزامات الحكومة السابقة في إطار الاستمرارية، وهذا هو المعقول وهذا هو المنتظر، ومرة أخرى عندما رفضت تطبيق المقرر القضائي اللي خرج لصالح هاذ الناس، واللي احكم لصالح هاذ معطلي المحضر، هذا هو الواقع، السيد رئيس الحكومة.

إذن، ما غاديش نطول، ما غاديش نتكلم على الأزمة اللي كنتخبط فيها التشكيلة الحكومية اليوم، هي أزمة سياسية، أزمة منهجية، حقيقي هناك غموض في نمط النظام اللي باغين تحققوه على أرض الواقع، أو يمكن كنعوزكم الجرة للكشف عن نموذجكم السياسي المفضل.

الأخ الرئيس مشكور تكلم على انخفاض منسوب المقوم السياسي داخل الحكومة، حضور حزب الكفاءات، وهاذ الحزب نبعيو، السيد رئيس الحكومة، نعرفو العميقة السياسية ديالو، نعرفو البرامج الاقتصادية ديالو، نعرفو الأوليات ديالو، نتحققو من قدرته على التمثل الواقعي للاختلالات اللي كنعترى النموذج التنموي والاقتصادي ديالنا، ونتأكدو بأنه قادر أنه يستوعب ضرورة إخراج البلاد من البؤس الاقتصادي والاجتماعي بدل لباس هاذ البؤس الاقتصادي والاجتماعي بريق السياسة.

إخراج البلاد من عنق الزجاجة، السيد الرئيس، اليوم يجب أن يتم من خلال ميثاق وطني كيرسم التوجهات السياسية، ويعيد القرار أو يعيد الاعتبار إلى ابغينا قولو للقرار السياسي عوض المواثيق العامة العائمة التي يغلب عليها طابع الإنشاء.

إخراج البلاد من عنق الزجاجة، السيد رئيس الحكومة المحترم، الأخوات والإخوة، كيقتضي اليوم قدح زناد العمل المشترك، ولكن توضيح قواعد هاذ

النيابية الموالية والمعارضة، سواء المدعمة سياسيا للحكومة أو التي تتقدم بانتقادات موضوعية، والأساسي هو قدرة هاذ الفرق على تطوير محطات التواصل حول الملفات الوطنية وحول المؤسسات الوطنية.

ومناسبة الحديث على المؤسسات الوطنية، سمعنا ولازلنا نسع كلاما نأسى ونأسف له، كلام فيه كثير من التجني على مجلس المستشارين، وفيه تقزيم لساكلي هذه المؤسسة من كوادر برلمانية وطنية مخصصة، كانت حاضرة وبقوة في جميع المراحل ديال النقاش العمومي، وأعنت هاذ النقاش البرلماني والممارسة البرلمانية، بشقيها الرقابي والتشريعي، تعاملت باحترافية وبنضج، اشتغلت بدأب وعادة، تعصييدا للديمقراطية، لكن بعيدا عن منطق الإلحاق والإلتباع.

من هاذ المنبر، نقول لكم، السيد الرئيس المحترم والسيد رئيس الحكومة، الأخوات والإخوة، بأن هذا المجلس لا يمكن أن يكون ملحقة تابعة لمجلس النواب أو ملحقة تابعة للحكومة. هذه المؤسسة، مؤسستنا يجب أن يكرها الجميع بالتوقير، وأن يتذكروا بأنها المؤسسة الدستورية الوحيدة التي دفعت ثمن الانتقال الديمقراطي، وثن الإصلاحات الدستورية من تركيبها ومن صلاحياتها.

نعم، إذا استثنينا جلالة الملك (كشوف في السيد رئيس الحكومة، استغربت)، إذا استثنينا المؤسسة الملكية، وإذا استثنينا جلالة الملك أعز الله أمره، والذي اختار وعن طواعية أن يتنازل عن مجموعة من الصلاحيات الدستورية لصالح السيد رئيس الحكومة ومؤسسة رئيس الحكومة ولصالح مجلس النواب، فتبقى مؤسسة مجلس المستشارين المؤسسة الوحيدة التي دفعت الثمن، والتي ضحّت في زمن ابتلع فيه الجميع دون استثناء ألسنتهم صمتا، خوفا وطمعا.

السيد الرئيس،

كان لابد، السيد الرئيس، هذا واقع، السيد الرئيس، وكان لابد، كان لابد من التعرّج على هذا الأمر حتى تبدأ ثائرة الأخوات والإخوة الذين ساءهم هذا الكلام المغربي، والذي بطبيعة الحال اختزل وقرم دور هذه المؤسسة وجعلها محطة ثانوية في الممر الدستوري.

إذن، لمن استلوا سيوفهم للإجهاز على هذه المؤسسة، متغاضيين عن قيمتها الحقيقية، خصوصا في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللي كنعرفها البلاد الآن، نقول لهم بأنها باقية معهم إلى نهايتهم، وأن إشعاعها وحضورها إزاء فلاذ هاذ السيوف ديال هاذ الناس بطبيعة الحال.

إذن، السيد رئيس الحكومة، والسيد الرئيس المحترم، إذا كان اليوم المجال لا يسمح بتعداد مزايا الثنائية البرلمانية تعزيرا للمسار الديمقراطي، سنعتبرها مناسبة للدعوة إلى حوار وطني حول الموضوع بعيدا عن كليشيات، وبعيدا على الأفكار الجاهزة.

إذن، كان لابد ما نعرض، لأن الحديث في هذا الموضوع غالبا ما يكون مشحون بعواطف ومشاعر، لا نستطيع مغالبتها كمستشارين برلمانيين،

بالنسبة لمشروع قانون المالية اللي تقدمتمو به أو تقدمتم به الحكومة هو مشروع تم تضمينه عدد محدودا من التدابير التي ما كانت لتكسبه قوة أو زخم نوعي، اعلاش؟ للأسباب التي ذكرت من قبل، وكذلك أن السياق سياق أزمة، وهاذ الشيء ماشي جديد، الأزمة احتوتها الحكومة السابقة، احتوت أزمة جرافة خالقة، أنهكت أقوى الاقتصادات العالمية، جفت السيولة في الأسواق المالية قبل أن تطال كل أشكال الإنتاج الحقيقي، حتى من بين التأثيرات ديالها هو أنها زادت من سمك هذالك الغبش الذي يلف بنيات وإرهاصات الفكر أو التوجه الاقتصادي الجديد الذي كنا نتطلع إليه للخروج من الأزمة.

كذلك الاقتصاد الوطني في معاناة حقيقية، هذا ماشي جديد.

بالنسبة للظرفية، كذلك تتسم بنمو متواضع للاقتصادات العالمية، رغم بعض بوادر الخروج من الانكماش، هذي كلها أمور تجعل من الطموح السياسي للحكومة ومشروع قانون المالية يتراجع إلى الوراء، تاركا المساحة وتاركا المكان لتدبير الأزمة وإرضاء للمؤسسات المالية المانحة الضامنة أو الكفيلة كصندوق النقد الدولي.

السيد وزير الاقتصاد والمالية قال في رد على زملائنا في مجلس النواب وحتى في الرد علينا، قال بأنه ماشي عيب إذا تفاعلنا بالإيجاب وتعاوننا مع صندوق النقد الدولي، نعم ماشي عيب وماشي حرام، ولا ضرر من التفاعل، هاذ الشيء طبيعي، احنا دولة ككستمر، كقتترض، طبيعي هاذ الشيء، هذي حياة اقتصادية عادية، ولكن شريطة أن نكون في موقع تفاوضي مريح، يحصن المكتسبات، ويسمح لنا بالحفاظ على استقلالية وسيادة القرارات الاقتصادية كحكومة وكدولة.

ماشي عيب إذا أخذت الحكومة حذرها، وإذا استبقت الأحداث، وإذا باشرت الإصلاحات الضرورية قبل أن تطلب منها، ارتكازا بطبيعة الحال على واحد السياسة طليعية وعلى برامج وعلى تصور واضح، قبل أن تفرض علينا شروط لا قبل لها بها، وقبل أن يزعجها في أثون الحجر والوصاية.

العيب كل العيب، السيد الرئيس، اليوم هو رد فعل الحكومة عندما يضرب لها صندوق النقد الدولي موعدا لا يخلقه، ولا يمكن للحكومة أن تخلفه، العيب أنها تنتفض انتفاضة من صعقه التيار الكهربائي، وتتخذ قرارات متسرعة كيدفع الثمن ديالها البسطاء من هاذ الشعب، من خلال تقليص الاستثمار فلتصو 15 مليار درهم، وفتتو الالتزام بالنفقات دونما أكتراث بتبعات هذا القرار، الذي اتخذ بجره قلم، على الفئات البسيطة، على سوق التشغيل، على المقاول الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، والتي تمثل أكثر من 95% من النسيج الاقتصادي الوطني، التأثير على الاستهلاك، التأثير على الإنتاج، والتأثير على النمو في آخر المطاف، وكذلك التقليص من الميزانية الموجهة للدعم.

اليوم قررتو تطبيق المقايسة النسبية لأسعار المحروقات السائلة.

العمل المشترك حتى لا يتأثر العمل الحكومي بتعدد الأحزاب داخل التوليفة الحكومية، هاذ التوليفة المعول عليها من قبل المغاربة لكي تجنب البلاد والعباد شبح النزعات الأحادية في ظل ديمقراطية حقيقية، ماشي ديمقراطية صورية، وماشي في ظل ما يسمى بديمقراطية التوافق.

إذن، مناقشة قانون المالية، السيد رئيس الحكومة، الأخوات والإخوة، السيد الرئيس، مناقشة قانون المالية بعيدا عن منطق الرفض والمقاطعة، حتى وإن كان منطق الرفض والمقاطعة هذا يوفر لنا شروط تمرين سيكولوجي، يشعرونا براحة الضمير كأفراد قبل ما نكونوا فاعلين سياسيين، ولكن بعيدا عن هذا المنطق نقول أن مناقشة قانون المالية يجب أن تدشن بسؤال أنفسنا: هل برنامج الحكومة في طبعها الثانية يمكن أن يعلق على شروط وعلى عناصر ترتبط أساسا بمشروع القانون المالي لسنة 2014؟

لأنه كنعرفو تمام المعرفة بأنه اليوم بأن البرنامج الحكومي هو خلاصة إدماجية وخلاصة تركيبي للأحزاب السياسية المشكلة للائتلاف الحكومي، وكنعرفو كذلك مدى وحجم الإكراهات التي تواجه هاذ الأحزاب السياسية لترجمة مبادئها العامة إلى برامج قابلة للتنزيل.

السؤال الآن: هل برامج الأحزاب المشكلة للحكومة اضهرت في قالب وقلب واحد، وأعطت برنامجا يستحق نعت ووصف البرنامج الحكومي اللي يمكن يرتكز عليه مشروع قانون المالية لسنة 2014؟

الجواب بالتأكيد سيكون بالنفي، اعلاش؟ لأنه لا يجادل اثنان اليوم على أن هاذ مشروع قانون المالية لا يمكن أن يكون منتوجا خالصا للحكومة الحالية بكل مكوناتها، والدليل قريب، السيد الرئيس، هو أن التصريحات النارية اللي صدرت على أحزاب في الموالية، والتي بلغت حد التبرئ من هذا المشروع، والله الحمد عندنا التكنولوجيا الحديثة، عندنا الصحافة الورقية، وعندنا الصحافة الإلكترونية اللي كتوثق بالصوت والصورة لتؤكد على صحة ما نقول، وعلى صحة ما ندفع به.

كذلك هاذ الوافد الجديد أو الفصيل المهم اللي هو حزب التجمع الوطني للأحرار ما كان يؤثر بالسلب أو الإيجاب في هذا المشروع، لأنه حديث العهد بالانتداب الحكومي.

أكثر من هذا، والمثير للشفقة اليوم، عوض أن نسمع عن تعبئة الزخم السياسي والقانوني لخدمة القضايا الوطنية الكبرى، نسمع عن جهات في الحكومة تتكلم عن تحدي مرتبط بتقديم قانون المالية داخل الأجل القانونية، كان حريا بهاذ الجهات، السيد الرئيس، أن تستحي وأن تفكر في هاذ الانتظرية المقلقة والقاهرة والمضرة بالاقتصاد الوطني والمعطلة للدوران الطبيعي للدوايب ديالو، هذا ما كان ينبغي أن يشغلها وأن يستأثر باهتمامها، أما الباقي فتفاصيل لا قيمة لها حتى وإن تعلق الأمر بأجال دستورية، لماذا؟ لأن أمثالنا من الرجال هم الذين يصنعون القوانين وحتى الدساتير وليس العكس، الدساتير والقوانين تعرف بالرجال، أما الرجال فلا يعرفون أو أنهم ليسوا بحاجة لأن يعرفوا بالدساتير والقوانين.

السيد رئيس المجلس:

السيد المستشار، باقى لك دقيقة.

المستشار السيد فؤاد قديري:

الوقت يداهنا. على أي هذه أجزاء من عيوبكم ومن عيوبنا أهديناكم إياها، ورحم الله عبداً أهدى إلي عيوني، الله سبحانه تعالى يقول "قُلْ كُلُّ

يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ فَرِيضَتُهُ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا".
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكراً، شكراً.

رفعت الجلسة، سنستأنف على الساعة الواحدة والنصف.

رفعت الجلسة.